جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة العامة الخارجية الجزائرية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة

من إعداد الطلبة :
حفصي هاجر
منصوري سارة

الأستاذ المشرف :
د/الصادق جراية

لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
د- لويشي هشام	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د- الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	المشرف والمقرر
عبادي خير الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022م

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة العامة الخارجية الجزائرية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة

من إعداد الطلبة :
حفصي هاجر
منصوري سارة

الأستاذ المشرف :
د/الصادق جراية

لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
د- لويشي هشام	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د- الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	المشرف والمقرر
عبادي خير الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022م

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل فبنعمته تتم الصالحات .

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور المشرف "الصادق جراية " على نصحه و إرشاده و توجيهاته لنا في انجاز هذه المذكرة .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل عائلة العلوم السياسية التي احتضنتنا ، فكانت دعما و سندا لنا طيلة فترة تواجدنا بالجامعة . فدمتم في خدمة العلم و خدمة الجامعة الجزائرية .

اهداء

إلى أمي و أبي حفظهما الله و رعاهما إلى إخوتي و أخواتي و إلى أختي العزيزة " نجوى " ، إلى أبناء إخوتي :

وليد .. حمزة .. غسان

إلى قطتي التي لم يسمح لي بتربيتها

. إلى روح عمي الغالي " خليفة " رحمه الله ، و إلى كل عائلة أمي حفظهم الرحمان .

هاجر

مقدمـــــــــــة

مقدمة

سعت السياسة الخارجية الجزائرية عبر مسارها التاريخي إلى التفاعل مع القضايا الدولية من منطلقات و قناعات موروثة عن تاريخها الثوري الذي كان القاعدة الأساسية و الصلبة في صياغة أفكارها و مبادئها و أهدافها.و للدبلوماسية الجزائرية أهمية كبيرة على المستوى المحلي و الدولي و يرجع ذلك للنشاط الفعال الذي تقوم به السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف .و قد حافظت الدبلوماسية الجزائرية على مواقف ثابتة ودائمة تجاه العديد من القضايا مما جعلها تحوز على مكانة مهمة في الساحة الإقليمية و العربية و الإفريقية الدولية .

و قد عرفت السياسة الخارجية الجزائرية أوج نشاطها أثناء الستينيات و السبعينات ، و تعد التجربة التاريخية لحرب التحرير أهم الموجهات لهذه السياسة تجاه تأييد الحركات الثورية في العالم خصوصا قضيتي فلسطين و الصحراء الغربية و قضايا التحرر في إفريقيا

و أمام تصاعد الأخطار المجاورة بالجزائر و ما قابله من مخاوف إزاء تبعات الأزمات على أمنها و استقرارها توالت ردود الأفعال الجزائرية حيال هذه الأزمات ، ومع تزايد حدتها كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تتحرك في جميع الاتجاهات من خلال القيام بعدة مبادرات مع الأطراف الفاعلة و دول الجوار و الفاعلين الدوليين لإيجاد أفضل السبل لتسوية هذه الأزمات .

و لقد تمكنت الجزائر من استرجاع حضورها الدولي و هذا ما يفسر تقاربها من روسيا و الصين .

الإشكالية :

كيف أثرت التوازنات الإقليمية و الدولية الجديدة على السياسة العامة الخارجية الجزائرية ؟

التساؤلات الفرعية :

ما مفهوم السياسة العامة الخارجية ؟

ما هو توجه السياسة الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية ؟

الفرضيات :

- توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو حلفاء جدد و قطع العلاقات مع الحلفاء التقليديين .
- انتهاج السياسة الخارجية الجزائرية لأساليب جديدة تمكنها من تحقيق مصالحها .

أهمية الدراسة : تتجلى أهمية الدراسة من جهتين أساسيتين هما :

أهمية علمية : تكمن الأهمية العلمية لموضوعنا في تفسير سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المتغيرات الدولية الحاصلة .

تبرر التقارب الجزائري من القوى الدولية العظمى روسيا و الصين.

ب : الأهمية العملية :

تساهم هذه الدراسة في توجيه صانع القرار.

مواكبتها لفترة يشهد في العالم التحول من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية .

2-أسباب اختيار الموضوع :

تتراوح أسباب اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الأسباب ، أدرجها على مستويين :

الأسباب الذاتية :

ميولنا لمعرفة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة في ظل المتغيرات الحاصلة في النظام الدولي.

معرفة موقع السياسة الخارجية الجزائرية من الأحداث المحيطة بالجزائر .

الأسباب الموضوعية :

موضوع جديد يقع في إطار التخصص .

المساهمة في تفسير تقارب الجزائري من القوى الصاعدة المسيطرة .

تفسير سلوك السياسة الخارجية الجزائرية و موقفها الحقيقي من التغيرات الحاصلة .

المناهج المتبعة :

المنهج التاريخي : التاريخ هو مرجع رئيسي لدراسة مختلف الظواهر والقضايا الدولية و يدلنا على أسس السياسة الخارجية الجزائرية ، و هو ما يدفع بمعرفة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية قبل التوازنات الإقليمية و الدولية الجديدة .

المنهج الوصفي : وصف السلوك السياسي للجزائر و مبادئه .

منهج تحليل المضمون : تحليل مختلف مواقف السياسة الخارجية التي كانت الجزائر طرفا فيها .

محاور الدراسة :

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين ، تناولنا في **الفصل الأول** السياسة الخارجية و السياسة الخارجية الجزائرية من خلاله سنتعرف على معنى السياسة الخارجية بصفة عامة و معرفة محدداتها سواء الداخلية أو الخارجية ، ومن جهة أخرى سنتناول تطور السياسة

الخارجية قبل الاستقلال و بعده و ما هي أهم محطاتها و الطريق الذي مرت به لتثبت مكانتها .

أما **الفصل الثاني**

فتم التركيز القوى الكبرى في العالم و مكانة الجزائر فيه ، تم التطرف فيه على تغير موازين القوة الجديدة في النظام الدولي ففيه تم الحديث عن عودة القوة الروسية و تناول مقومات القوة الصينية في النظام الدولي و أسباب تراجع الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي. وتطرقنا إلى الجزائر في التوازن الاستراتيجي الدولي و تحالفها مع روسيا و الصين . و أيضا نحاول التعرف على الجزائر في التوازن الاستراتيجي أي مكانة الجزائر إفريقيا و عربيا .

صعوبات الدراسة :

كأي بحث علمي لا تخلو دراسة مهما كانت طبيعتها من صعوبات فقد اعترضنا كباحثين جملة من الصعوبات نذكر منها :

- حداثة الموضوع و بذلك فقد اضطررنا إلى الاعتماد بكثرة على المراجع الالكترونية .
- حركية السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الصين و روسيا لازالت متصاعدة لذلك لا يمكن حصرها جميعا .
- نقص كبير في المراجع الورقية .
- خطة
- الفصل الأول : السياسة العامة الخارجية و السياسة العامة الخارجية الجزائرية
- المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة الخارجية و التوازن الاستراتيجي .
- المطلب الثاني : محددات السياسة العامة الخارجية
- المطلب الثالث : تطور السياسة الخارجية الجزائرية

- الفصل الثاني : القوى الكبرى في العالم و الجزائر
- المبحث الأول : تغير موازين القوة الجديدة في النظام الدولي
- المطلب الأول : عودة القوة الروسية
- المطلب الثاني : مقومات القوة الصينية في النظام الدولي
- المطلب الثالث : تراجع الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي
- المبحث الثاني : الجزائر في التوازن الاستراتيجي الدولي
- المطلب الأول : التحالف الجزائري الروسي
- المطلب الثاني : التحالف الجزائري الصيني
- المبحث الثالث : الجزائر في التوازن الاستراتيجي الاقليمي
- المطلب الأول : مكانة الجزائر افريقيا
- المطلب الثاني : مكانة الجزائر عربيا

الفصل الأول :

السياسة العامة الخارجية و السياسة العامة الخارجية الجزائرية

الفصل الأول : السياسة العامة الخارجية و السياسة العامة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة الخارجية و التوازن الاستراتيجي .

تعريف السياسة الخارجية :

يرى مارسيل ميرل أن السياسة الخارجية : " هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج ، أي الذي يهتم . عكس السياسة الداخلية . بالمسائل الواقعة خارج الحدود "[1].

وتعرف كذلك على أنها:(عملية تحويل الأهداف العامة للدولة إلى قرارات محددة، وهي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرار، لذا فصناعة السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي صناع القرار وبيئتهم الداخلية وما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه ألا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة.[2]

يعرفها بلانو واولتون بأنها منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة باتجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية[3] .

تعريف التوازن الإستراتيجي :

يعرف العديد من الخبراء التوازن الإستراتيجي بأنه حالة من الاستقرار و قياس القدرات العامة للدول أي القدرة العسكرية و الاقتصادية و السياسية .

---

[1] –عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992–1997**، الجزائر: بدون سنة نشر، ص 7.

[2] – سوسن معمري، **السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية تجاه منطقة الساحل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015، ص11.

[3] – هيفاء أحمد محمد وسداد مولود سبع، **المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية**، دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 44، 2010، ص38.

ووفقا لمفهوم التوازن الإستراتيجي في أدبيات العلوم السياسية يعرف بأنه الحالة التي تتعادل و تتكافأ عندها المقدرات البنيانية و السلوكية و القيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة فيما بينها ، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو مجموعة الدول المتحالفة ردع أو جبه التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر ، و بما يمكنها أيضا من التحرك السريع و حرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند اختلالها لتحقيق الاستقرار[1].

المطلب الثاني: محددات السياسة العامة الخارجية :

1/المحددات الداخلية:

1-1/المحدد الجغرافي:

تعتبر الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها- عهد الدولة القومية- حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية وتأثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية[2].

وكما تؤثر العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية،فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قوة الدولة على تنفيذ

[1] -علي بشار بكر اغوان، **الفوضى الخلاقة و أثرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**، رؤية في إشكالية عنونة المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،العراق، 21 أفريل 2014 ،ص 8.

[2] -خزار هاجر، **السياسة الخارجية الجزائرية(1989-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2018-2019، ص10.

سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى خيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية[1].

2-1/المحدد الاقتصادي:

تتمثل أساسا في الموارد الطبيعية التي تشمل مصادر الطاقة والمعادن ،فالدولة التي تتوفر على الموارد الاقتصادية تصبح لها قوة اقتصادية وبذلك تملك أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة[2].

يقصد بالمواد الاقتصادية ، المواد الطبيعية و تشمل مصادر الطاقة (كالبترول و ،و الفحم ،و الغاز ،و الموارد النووية) ،و المعادن الخام (كالحديد الخام ، و القصدير) بالإضافة إلى الموارد الغذائية (كالقمح و الذرة و القطن و الحبوب)[3].

3-1/ المحدد العسكري :

يعتبر العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية في امتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادات عسكرية ذات كفاءة إضافة إلى التكنولوجيا يمنحها المزيد من النفوذ والسيطرة[4].

يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على نمط الحكومة بحيث يجب تحليل العلاقة بين الجهات المدنية و العسكرية في أنظمة الحكم المختلفة الشمولية

[1] -بن عمر عشورة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019 ، ص17.

[2] -بن عمر عشورة، مرجع سابق، ص17.

[3] - خزار هاجر، مرجع سابق، ص11.

[4] -بن عمر عشورة، مرجع سابق، ص17.

منها ،و الديمقراطية ،فكلما توافرت للدولة قدرة عسكرية جيدة ساعدت على وطنية القرار السياسي و تعطي مؤشرا على قوة أكبر للدولة[1] .

4-1/ المحددات البشرية:

تتركز على العامل البشري ودوره المؤثر في السياسة الخارجية للدول باعتبارها عنصرا مهما في بناء القوة العسكرية لتحقيق أهداف الساسة الخارجية[2].

و يشمل الموارد البشرية للسكان التابعين للدولة و خصائصهم المختلفة من حيث الحجم و التوزيع ،فتوافر السكان يوفر للدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي و بناء القوة العسكرية ،خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطا بتوافر الموارد الطبيعية و بتوفر القدرة التكنولوجية على الاستفادة من حجم السكان .و من ثم فإن حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أخرى ،و من هنا يتحدث علماء السكان عن الحجم الأمثل للسكان و هو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان و بين الموارد الاقتصادية المتاحة[3] .

2/ المحددات الخارجية:

وهي متغيرات تنشأ من البيئة الخارجية للوحدة الدولية ، و التفاعل مع باقي الوحدات الدولية[4].

---

[1] – خزار هاجر، مرجع سابق، ص12.

[2] –بن عمر عشورة، مرجع سابق، ص17.

[3] –خزار هاجر، مرجع سابق ، ص10.

[4] –علالي حكيمة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية– نموذج الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010–2011 ،ص62.

2-1/ الوحدات الدولية :

يؤثر عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي في السياسة الخارجية على مستويين : مستوى غير مباشر و ذلك من خلال التأثير على استقرار النسق الدولي، و مستوى مباشر من خلال التأثير على السياسات الخارجية لهؤلاء الفاعلين ،فهناك اتجاه يتبناه ولتز مؤداه أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسيين في النسق الدولي قل احتمال الحرب و زادت درجة استقرار النسق ،أما الاتجاه الثاني و هو الذي يتبناه دويتش (Deutsh) و سنجر (d.Singer) فيؤكد أن ازدياد عدد الفاعلين يزيد من استقرار النسق الدولي فقلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نطاق الاختلاف بينهم أما ازدياد عدد الوحدات الدولية ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي [1].

2-2/ البنيان الدولي :

ويقصد به ترتيب الدول حسب قوتها و دورها الإقليمي و الدولي ، و عن دوره كمؤثر خارجي في السياسة الخارجية للدول فيتضح من خلال أنه كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب زادت فرصة الدول في التأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب ، الأمر الذي يجعل تلك الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى[2].

2-3/ المؤسسات الدولية :[3]

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة ،و قد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا ، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم و درجة

[1] -بن عمر عشورة، مرجع سابق، ص19.

[2] إسلام أحمد سليم العياصرة، **محددات السياسة الخارجية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع، 02-07-2019 ،ص11.

[3] -بن عمر عشورة ، مرجع سابق، ص ص 18-19.

التعاون فيما بينها و تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية لهذه الأخيرة و دور المؤسسات لا ينحصر ضمن تسوية النزاعات فقط و لكنه أداة لأقلمة سياسات الدول لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي

2-4/ العمليات السياسية الدولية :

تعتبر العمليات السياسية الدولية الجانب الحركي من النسق الدولي و هي عملية تتضمن مختلف التفاعلات كفعل و رد فعل سواء أفعال في إطار تصارعي أو تعاوني حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية باختلاف الوزن السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي[1] .

و منه يتضح أن تحليل السياسة الخارجية يقوم على الاعتماد على جميع المتغيرات و الظروف التي تصنع في ظلها السياسة الخارجية لأن صنع و تنفيذ السياسة الخارجية يتطلب العديد من الوسائل التي تتحكم في استخدامها مجموعة المحددات التي تمتلكها الدولة [2].

المطلب الثالث : تطور السياسة الخارجية الجزائرية .

1- السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة :

حدد مؤتمر طرابلس الذي عقده المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959 ، و جانفي 1960 مرتكزات السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة في ثلاثة مبادئ :

[1] -مصالي هداية، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017، ص ص31-32.

[2] -بن عمر عشورة، مرجع سابق، ص19.

. انتهاج سياسة الحياد تجاه المعسكرين في إطار الحرب الباردة ، تماشيا مع أيديولوجية جبهة التحرير الوطني .

. تبني تيار القومية العربية ، و العمل في إطار البعد الإفريقي و الآسيوي .

. تبني توسيع الإطار الإستراتيجي للجمهورية العربية المتحدة[1].

تتميز الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة ب :

. اشتراط عدم التدخل الجزائري في شؤون الآخرين ، مقابل عدم تدخل الآخرين أيضا.

. حق الشعب الجزائري في تقرير المصير في ضوء الحدود القانونية .

. دعم الأشقاء العرب و الأفارقة الذين تجمعهم نفس الهموم المشتركة .

. التوجه إلى القنوات الدبلوماسية التي تتيحها المنظمات الدولية لإدراج القضية .

. استغلال السمعة الرائدة للثورة الجزائرية في العالم ، لدعم حقوق الشعوب الضعيفة في حقها لتقرير المصير[2] .

لقد أدركت الحكومة الجزائرية المؤقتة أهمية مساهمة الدول الإفريقية في تدويل القضية الجزائرية بالوقوف إلى جانبها في منبر الأمم المتحدة ، كما أدركت أهمية جلب الدول الإفريقية للاعتراف بها ، و لتحقيق هذه الأهداف سعت الحكومة الجزائرية إلى إفشال المناورات التي قامت بها فرنسا لدى الدول الإفريقية بغية عزلها عن القارة ، من خلال

[1] –عصام بن الشيخ، **سياسة الجزائر الإقليمية والدولية**،محاضرة مقياس سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، كلية العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة ورقلة، 2015–2016، ص39.

[2] – نفس المرجع أعلاه، ص40

المشاركة في الندوات و المؤتمرات الإفريقية لتسويق وجهة نظرها و إفراغ الدعاية الفرنسية من محتواها[1] .

عمدت جبهة التحرير و من بعدها الحكومة المؤقتة إلى تعزيز(ص 159) تواجدها الدبلوماسي في بعض دول إفريقيا السوداء ، و حضور المؤتمرات و الندوات الإفريقية لفرض وجهة نظرها و صد الدعاية الفرنسية و ربح أصوات الدول الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة[2] ، و تتمثل أهم هذه المواعيد في :

أ . مؤتمر الشعوب الإفريقية أكرا ديسمبر 1958:[3]

احتضنته العاصمة الغانية أكرا في شهر ديسمبر 1958 و شاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة بوفد رسمي قاده السيد أحمد بومنجل بدعوة من رئيس جمهورية ناكروما، و شاركت فيه ثمانية بلدان إفريقية مستقلة و هي (غانا ، مصر ، إثيوبيا ، ليبيريا ، المغرب ، السودان ، تونس و ليبيا) ، و خلص المؤتمر في اللائحة الختامية إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لإرادة الشعب الجزائري .

ب . مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة (منروفيا) : [4]

بطلب من الحكومة الجزائرية المؤقتة انعقد هذا المؤتمر من 04 إلى 08 أوت 1959 م بالعاصمة منروفيا لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة ، و فيه صادق

---

[1] –العايب سليم،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010–2011، ص63.

[2] –عمر بوضربة،**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958–جانفي1960**،الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010، ص ص159–160.

[3] – نفس المرجع أعلاه، ص160.

[4] –العايب سليم، مرجع سابق، ص64.

المؤتمرون على عدة توصيات منها التحضير للمناقشات التي ستجرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية ، و متابعة الجهد الدبلوماسي لصالحها ، إلى جانب تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية و إعلان يوم 01 نوفمبر " يوما للجزائر " و دعوة الدول الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة .

ج . مؤتمر أديس أبابا :[1]

في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا انعقد المؤتمر الثالث للدول الإفريقية المستقلة من 14 إلى 24 جوان 1960 ، و تميز بحضور 13 وفدا جراء حصول بعض الدول الإفريقية على استقلالها ، و كانت نتائج هذا المؤتمر أكثر تجاوبا من ذي قبل ، بحيث أقر المؤتمر لائحة تدعو إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتسوية القضية الجزائرية ، كما دعا المؤتمرون الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة للاعتراف بها ، و جدد المؤتمرون النداء الذي وجهته لائحة المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية في كوناكري من 12 إلى 15 أفريل 1960 م من أجل السحب الفوري لجميع القوات الإفريقية التي تحارب ضمن الجيش الاستعماري في الجزائر مع استمرار دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة .

من خلال هذه المؤتمرات استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تجند إلى صفها الدول الإفريقية المعادية للاستعمار ، لكن الشيء الذي أعاق نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة في إفريقيا ، هو خضوع معظم دولها للاستعمار ، و انعدام النشاط الدعائي لجبهة التحرير ، و في المقابل كانت الدعاية الفرنسية جد نشيطة ، و لهذا قررت الحكومة المؤقتة فتح تمثيليات لها في الدول الإفريقية التي تجاوبت مع القضية الجزائرية لمواجهة الدعاية الفرنسية ، فقامت بفتح مكتب في العاصمة الغانية أكرا تحت رئاسة السيد فرانس فانون ، و مكتب آخر في

[1] – العايب سليم، مرجع سابق، ص64.

العاصمة الغينية كوناكري ترأسه عمر أو صديق ، و ترأس بوعلام أوصديق مكتب باماكو عاصمة مالي [1].

السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الحزب الواحد :

بقيت الجبهة هي الحزب الواحد الحاكم في البلاد منذ الاستقلال و خاضت باعتبارها التنظيم السياسي الوطني الوحيد في البلاد ، معركة بناء الدولة الجزائرية الحديثة[2].

هيمنت مسألة تحرير إفريقيا و العلاقات العربية على توجهات السياسة الخارجية في السنوات الأولى من الاستقلال خلال حكم أحمد بن بله (1963-1965) فيمكن وصف سياسة الجزائر الخارجية حتى سنة 1965 بأنها " ثورية و افريقية بامتياز "

فتحت الجزائر أبوابها أمام حركات التحرر و دعمتها سياسيا و ماليا .

بدأ الدور الجزائري في الظهور خارجيا بدءا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية CNUCED في جينيف ما بين ماي و جوان 1964 أين دافعت آنذاك عن مصالح البلدان النامية في الاستفادة من التقدم الصناعي .

و بعد تولي هواري بومدين حكم البلاد فقد عمل في نهاية 1965 على إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية من خلال حل المشاكل الداخلية و تسوية النزاعات مع دول الجوار .

قامت الجزائر و منذ حرب جوان1967 و طوال سنوات الاستنزاف بمساندة القضية الفلسطينية ماديا و دبلوماسيا و عملت على حل النزاعات الناشئة بين دول الجوار عبر

[1] -العايب سليم، مرجع سابق ، ص65

[2] -**حزب جبهة التحرير الوطني**، متوفر على الرابط الالكتروني: www.aljazeera.net

الوساطة بين كل من المغرب و موريتانيا 1969 و تونس و ليبيا 1974 و مصر و ليبيا 1975 .

عملت على محاصرة النفوذ الإسرائيلي المتزايد في إفريقيا [1].

أصبح الدفاع عن قضايا العالم الثالث مشروعا سياسيا في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال حركة عدم الانحياز و مجموعة 77.

تميزت خطابات الرئيس هواري بومدين و وزير خارجيته في الجمعية العامة بالدفاع عن حركات التحرر في العالم الثالث .

و قد لعبت الخارجية الجزائرية دورا مهما في مساندة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في إلقائه خطابا في الجمعية العامة عام 1974 .

كما لعبت الجزائر دورا هاما في الإصلاح بين الدول العربية و جيرانها من الدول الإسلامية كالمصالحة بين العراق و إيران حول الخلافات على شط العرب عرفت باتفاقية الجزائر عام 1975 [2].

و كانت الوجهة الأولى في إطار التضامن مع حركات التحرر و الابتعاد عن الهيمنة الفرنسية في القارة الإفريقية و هو ما جعلها قاعدة تنطلق منها الدبلوماسية الجزائرية للعالم .

في مرحلة السبعينات بعد تأميم الجزائر لنفطها يوم 24 فيفري 1971 بدأت الجزائر في حملة دبلوماسية بضرورة الاعتراف بحق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية .

[1] –موسى العيدي، **تطور سياسة الجزائر الخارجية 1962–2012**، كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية، قسم إعلام واتصال، جامعة المدية.

[2] –أحمد سليم البرصان، **الجزائر دبلوماسية الثورة والعالم الثالث كمشروع سياسي**، آراء حول الخليجwww.araa.sa، العدد 130، مركز الخليج للأبحاث،13–05–2018

و اعتمدت السياسية الخارجية الجزائرية في مرحلة الثمانينات على سياسة الوساطة بين الدول فقد طالبت بنظام اقتصادي جديد و التوسط للدول الإفريقية من أجل الحصول على استقلالها .

و قد أثرت الوساطة في السلوك السياسي الخارجي للجزائر مما أجبرها على التهدئة و التخفيف من أسباب النزاع و التوترات[1] .

الدبلوماسية الجزائرية في ظل التعددية الحزبية :

أدت الأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر انطلاق من أحداث أكتوبر 1988 إلى انفجار الوضع الداخلي سنة 1992 و انعكس ذلك على تراجع النشاط الدبلوماسي الجزائري ، و ذلك بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام خصوصا من طرف الإعلام الغربي ذو الصدى الواسع لدى الرأي العام و الذي أدى إلى تشويه سمعته هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن خطورة الوضع الداخلي للجزائر من الناحية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي ازدادت حدة جراء الحصار الاقتصادي الذي فرضته بعض الدول بسبب رفضها التعامل مع النظام الحاكم أو الخوف من عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته الاقتصادية مما أدى إلى تراجع النشاط الدبلوماسي بشكل كبير .

عرفت الجزائر تحولات هيكلية بالانفتاح السياسي من خلال دستور 1989 الذي أقر بالتعددية الحزبية و التحول إلى نظام اقتصاد السوق فأثرت هذه التحولات على عمل الدبلوماسية الجزائرية في الساحة الدولية . و في فترة التسعينات دخلت في أزمة سياسية و أمنية نتيجة توقيف المسار الانتخابي الذي عرف فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية سنة 1991 حيث تحولت الديمقراطية في الجزائر إلى نفق الحرب

[1] –فؤاد جدو، **تحولات السياسة الخارجية الجزائرية مابعد الاستقلال 1990–1999**، محاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر علاقات دولية، جامعة بسكرة.

الأهلية بين الجماعات الإرهابية و الجيش ، ما غير من صورة الجزائر في الخارج . عملت الدبلوماسية بعد هذا الوضع على الحفاظ على علاقاتها مع شركائها لتبرير شرعية النظام في إيقاف المسار الانتخابي ، إلا أن هذه الأزمة أثرت بشكل مباشر على الأداء الدبلوماسي الجزائري حيث كان انشغال السلطة بالوضع الداخلي حتى نهاية العشرية السوداء و يرجع سبب التأثر إلى كون السياسة الخارجية تصاغ من السياسة الداخلية[1] .

و تعد هذه المرحلة من أخطر المراحل الأزموية التي واجهتها الجزائر على الإطلاق خاصة و أنها استمرت حوالي أحد عشر سنة ، و في هذه المرحلة تحول النشاط الخارجي ابتداء من عام 1992 إلى مجرد رد فعل عما يقال هنا و هناك عبر العالم في علاقاته بالأزمة الجزائرية الكبرى ، و لعدة سنوات ظلت الجزائر تتفرج على انتقادات و حصار قوى دولية عديدة دون أن تستطيع الرد عليها أو التفاعل معها كما ينبغي[2] .

[1] –لكوشة عاشور واعوين عادل، **الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل 2005–2015**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015–2016، ص ص21–22.

[2] –بغدادي بن عطية حسين، **توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تعاون دولي، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018–2019، ص ص 14–15.

الفصل الثانـي

القوى الكبرى في العالم

و الجزائر

المبحث الأول : تغير موازين القوة الجديدة في النظام الدولي

المطلب الأول : عودة القوة الروسية

لقد عرفت السياسة الخارجية الروسية تحولا كبيرا في توجهاتها و سلوكياتها منذ قدوم الرئيس فلاديمير بوتن ، الذي عمل على صياغة مبادئ تتلاءم و طموحاته السياسية في رسم إستراتيجية جديدة تعيد دور روسيا كفاعل دولي مؤثرا في صياغة التوازنات الدولية و توجيه أحداثها بما يخدم مصالحها و أجنداتها ، و يحقق أمنها و سيادتها على مناطق نفوذها التقليدية ، و ذلك من خلال العمل على استغلال مقومات القوة العسكرية و التكنولوجية و الاقتصادية التي تمتلكها روسيا في رسم نهج جديد لسياستها الخارجية ، حيث عملت السياسة الخارجية الروسية على البحث عن إيجاد موطئ قدم لها خارج الدوائر التاريخية القابعة تحت هيمنتها كمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى و البحر الأسود ، و ذلك بالتوجه إلى حوض المتوسط[1] .

روسيا إقليميا:

عملت روسيا على إعادة ترتيب أوراقها لتحديد مهامها الدولية و محاور تحالفاتها الإقليمية . و إيجاد موضع قدم لها في المياه الدافئة بالقرب من مضيقي البوسفور و الدردنيل .و منها إلى البحر الأبيض المتوسط .و الدول التي كانت ضمن مجال الإتحاد السوفياتي (سابقا) .

نجحت روسيا في تعزيز نفوذها السياسي و الاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى .نظرا لما تمثله هذه المنطقة من خصائص مهمة كالموارد الاقتصادية و الطبيعية للمصالح

[1] – **التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتن تجاه منطقة الشرق الأوسط** ، مجلة مدارات سياسية، تاريخ النشر 18/04/2020 ،ص 19.

الجيوإستراتيجية .توغلت روسيا في العديد من القطاعات خاصة المالية من خلال الاستحواذ على العديد من حصص البنوك المملوكة للدولة .الأمر الذي يجعلها تقوم بالتأثير على اقتصاديات تلك الدول .

و تعمل على تنشيط و تأمين إمدادات الطاقة خاصة عقب الاكتشافات الحديثة لمصادر الطاقة و الغاز . و لا شك أن إرساء مبادئ حاكمة داخليا و العمل على إستراتيجية بناء الذات قد أعطى نتائج متناغمة داخليا و خارجيا و أسهم في تفعيل الأداء الإستراتيجي الوظيفي لروسيا ما مكنها نحو التوجه نحو الفضاءات الجغرافية و التاريخية .في الوقت الذي لم تهمل فيه مناطق الجوار القريب و التي تعتبرها ضمن أمنها القومي كتركيا التي تعدها ضمن مجالها الحيوي ، فالأمن القومي الروسي مرهون بمدى قدرة روسيا الاتحادية بالنفاذ إلى البحر الأبيض المتوسط عبر هذه المضايق ، و هو أحد أسباب ضم جزيرة القرم لتعزيز الحضور العسكري البحري في البحر الأسود كبوابة إستراتيجية لروسيا نحو المياه الدافئة .لذا فقد عملت القنوات الروسية سواء الدبلوماسية أو الاقتصادية للمحافظة على علاقات جيدة مع تركيا ، في الوقت الذي حافظت روسيا على علاقات جيدة مع الصين و إيران[1] .

روسيا و الشرق الأوسط :

لقد استغلت روسيا المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لتعزيز نفوذها في المنطقة ، فقد كانت لتداعيات الثورات العربية و الأزمة السورية و الاتفاق النووي الإيراني بمثابة المفاتيح للمنطقة .لذا فقد جاء التواجد العسكري في سوريا الحليف التقليدي لجم المصالح الإستراتيجية الروسية في المجالات كافة التي تمس الأمن القومي الروسي .

[1] –مصطفى أبو القاسم ديوب، **روسيا الاتحادية في ظل المتغيرات الدولية والتحولات السياسية الجديدة**، المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 17، ديسمبر 2021، ص 89.

جاء التوجه الجيوسياسي الروسي نحو سوريا كونها بوابة نحو العالم ، و السيطرة على خطوط نقل الطاقة و الغاز في الوقت الذي احتكرت روسيا منابع الإنتاج و طرق الإمداد الطاقوي [1].

لقد سعت روسيا من خلال عضويتها في مجموعة الدول الثماني الكبرى إلى تفعيل برنامج (الشراكة من أجل التقدم و المستقبل المشترك في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) و قد تبني هذا البرنامج في قمة مجموعة الدول الثماني الكبرى التي عقدت في الولايات المتحدة في العام 2004 و أخذت روسيا على عاتقها في فترة ترأسها لنادي الكبار تنظيم العديد من الفعاليات في إطار هذا البرنامج .فقد أصرت روسيا مع عديد من البلدان الأوروبية و العربية على تحويل الخطة الأمريكية الخاصة بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط إلى برنامج للشراكة [2].

المطلب الثاني : مقومات القوة الصينية في النظام الدولي

عناصر القوة الصينية :

تتمتع جمهورية الصين الشعبية بعناصر قوة شاملة نسبيا ، فعناصر القوة الصينية كانت وراء تقدم المكانة الدولية للصين في الساحة الدولية ، فهي إضافة إلى كونها أضخم قوة بشرية في العالم فهي أيضا تقترب من مكانة القوة الصناعية العظمى و أن اقتصادها هو الأسرع نموا في العالم[3] .

[1] – مصطفى أبو القاسم ديوب، مرجع سابق، ص 89.

[2] – عبد العزيز مهدي الرواي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة مابعد الحرب الباردة**، دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 35، ص171.

[3] –محمد ياس خضير، **الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي**، المجلة السياسية والدولية، العدد 24، 2014، ص 6.

قدرات الصين الاقتصادية :

في نهاية القرن العشرين و مطلع القرن الحادي و العشرين برزت الصين كقوة اقتصادية كبرى في النسق الدولي ، لذا ركزت السياسة الخارجية الصينية على حماية و ديمومة اقتصادها المتفوق و تطويره بشكل أوسع في أنحاء العالم لماله من أهمية بالغة في تحديد معالم مكانة الصين المستقبلية في النظام العالمي الجديد ، فضلا عن إدراك الصين بأن يكون لها دور فعال و مؤثر في التفاعلات الإقليمية و الدولية ، مما دفع بها إلى تشكيل تحالفات اقتصادية مع معظم دول العالم و أبرزها (تجمع بريكس) و إقامة مشاريع عملاقة تخدم تطلعاتها المستقبلية و مدى تأثيرها في الساحة الدولية و منها مشروع الحزام و الطريق الحرير[1] .

و قد شرعت الصين عمليا في مد نفوذها وإيجاد نقاط ارتكاز لها على " طريق الحرير البحري " قبل الإعلان رسميا عن " إستراتيجية الحزام و الطريق " كمشروع متكامل ، و ذلك من خلال " سلسلة اللآلئ " ، و هي عبارة عن عدد من الموانئ التي طورتها الصين على سواحل المحيط الهندي ، و باتت قواعد ثابتة لها لا يقتصر دورها على الخدمات اللوجستية و التجارية فحسب ، بل توفر لها أفضلية اقتصادية و عسكرية في المحيط الهندي و جنوب آسيا ، فتعزز من نفوذ الصين و تساهم في الحيلولة دون انفراد القوة البحرية الأمريكية بالهيمنة على المنطقة . فضلا عن دور تلك القواعد في تطويق الصين للهند منافسها الآسيوي الأبرز[2] .

[1] –حميد شهاب أحمد وزيدون سلمان محمد، **تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد،العدد 56 ،بتاريخ: 01-12-2018، ص28.

[2] –طارق عزيزة، **إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، بتاريخ : 04-02-2017 ، ص ص 14-15.

مبادرة الحزام و الطريق :

تقوم مبادرة الحزام و الطريق الصينية على أساس تطوير العلاقات الاقتصادية الصينية –الدولية ، و تسعى الصين لزيادة حجم التجارة الثنائية بينها و بين دول العالم لتنتقل من 240 مليار دولار في العام 2013 إلى 600 مليار دولار في عام 2020.

و تشكل مبادرة الحزام و الطريق مدخلا لإستراتيجية الصين لدمج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي ، و تعتمد الصين على المبادرة في ربط قارات العالم بشبكة من طرق النقل بهدف تعزيز التعاون التجاري و الاقتصادي بين الصين و دول العالم[1]

تنمية الصناعات المدنية و العسكرية :

في السنتين الأخيرتين نشطت الحكومة الصينية في دفع تنمية الصناعات المدنية باستخدام التكنولوجيا الحربية في الأغراض السلمية ، و قد أحرزت منجزات ملموسة ، ففي عام 2006 ازداد ناتج المنتجات المدنية 20% بالمقارنة مع العام الأسبق . و يحتل أكثر من 65% من مجمل قيمة إنتاج العلوم و التكنولوجيا و الصناعة المتعلقة بالدفاع الوطني[2].

فمنذ أوائل التسعينات دخل الجيش الصيني في إصلاحات شاملة لقواته البرية . و لعقود من الزمن عمل الجيش الصيني كضامن لفصائل سياسية معينة داخل الحزب الشيوعي الصيني الحاكم . و مع النمو الاقتصادي في البلاد لم يعد الجيش الصيني قوة عسكرية فقط بل و تجارية أيضا .و قد كان للثورة التكنولوجية أثرها على الجيش الصيني ، الذي تحول إلى منظومة عسكرية حديثة في الآونة الأخيرة و عززت الصين قدراتها العسكرية تكنولوجيا من خلال تطوير منظومتها العسكرية بأحدث التكنولوجيات ، و في ضوء ذلك

[1] –عنود عبد الرحمان الحباشنة، **مبادرة الحزام والطريق**، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 25 بتاريخ: نوفمبر 2020، ص2.

[2] –منصور فالح إسماعيل الحيصة، **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990–2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة مؤتة، 2009، ص102.

أوضح التقرير السنوي لعام 2017 للجنة المراجعة الاقتصادية و الأمنية الأمريكية الصينية بأن الصين تعمل بشكل مستمر في تطوير حزمة من الأسلحة المتقدمة ذات القدرة التدميرية على نطاق واسع المدى ، كما تعمل الصين على تطوير صواريخ حربية تمتلك القدرة على المناورة ، أسلحة الليزر و الحزم الضوئية ، مدافع ريلغن الكهرومغناطيسية ، الأسلحة المضادة للهجمات من الفضاء الخارجي ، إذ يتوقع المراقبين أن الصين ستصبح في المستقبل المنظور قادرة على شن هجمات متزامنة في مجالات الفضاء و الانترنيت و المعلومات[1] .

القدرات التكنولوجية و التفوق العلمي الصيني :

تمتلك الصين سياسة ممنهجة بشكل منظم تتعلق بنقل التكنولوجيا فقد حققت الاستثمارات الأجنبية نجاحا كبيرا للصين في قدرتها على الولوج إلى التكنولوجيا التي يمتلكها شركاؤها الغربيون .

فقد بدأت الحكومة الصينية في السعي إلى تطوير قدراتها التكنولوجية ، من خلال إنشاء مراكز بحثية للتطوير و التدريب و التعاون مع الباحثين ليتمكنوا من نقل المعرفة والعلم من الغرب .ففي بداية الألفية الثانية ازداد عدد الباحثون الصينيون أكثر من 50000عالم يعملون في مجال صناعة التكنولوجيا الحيوية .

و فيما يتعلق بتكنولوجيا الفضاء ، فقد أدركت الصين أن استخدام التكنولوجيا في الوصول إلى الفضاء يعتبر دليلا واضحا لإظهار قوة الدولة ، ففي عام 2003 أطلقت الصين أول رحلة إلى الفضاء الخارجي (شنتشو 5) ، لتصبح العضو الثالث في نادي المسافرين إلى الفضاء بعد روسيا و الولايات المتحدة ازداد الطموح الصيني في توسيع قدراتهم في المجال الفضائي ، حيث أرسلت رحلتهم الثانية (شنتشو 6) في عام 2005 ،

[1] –حميد شهاب أحمد وزيدون سلمان محمد، مرجع سابق، ص39.

إلى جانب ذلك أعلن معهد بكين لميكانيكا الفضاء و الالكترونيات BISME في مايو / أيار 2017 أن الصين أجرت اختبارا لاسلكيا لمظلة تابعة للمركبات الفضائية من الجيل الجديد ، أكثر تطورا من كبسولات (شنتشو) الحالية .

ان اهتمام الصين في تطوير قدراتهم في مجال تكنولوجيا الفضاء يهدف للحفاظ على مصالحها القومية و تنفيذ استراتيجياتها التنموية و استكشاف الفضاء و توظيفه للأغراض السلمية فضلا عن تنفيذ سياسة دفاعية قوية تقف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية في حال شنها لحروب الفضاء في المستقبل[1] .

المطلب الثالث : تراجع الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

تراجع قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم في فترة حكم دونالد ترامب :

واقع الحال أن الهيمنة الأمريكية المطلقة التي تم الحديث عنها بوفرة في الإعلام و الدراسات البحثية لم تستمر إلى وقت طويل فقد عرفت الحالات الأولى من الأحادية القطبية عالما غير مستقر و أزمات دولية متلاحقة لتسجل سلسلة من التراجعات الغريبة ، مع دخول العالم الألفية الثالثة بداية من الحربين الأمريكيتين " الكارثيتين في أفغانستان و العراق " و غرقها في مستنقعات حروب مجنونة لا نهاية لها مثل الحرب على الإرهاب التي حدت كثيرا من إمكاناتها العسكرية و جعلت قدرتها على التدخل عسكريا في مناطق جديدة محدودو جدا و غير مضمونة النتائج مما أدى إلى نشوء عقيدة جديدة لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تفضل خيار القوة الناعمة في تدخلاتها في الساحة الدولية على خيار العمل العسكري ، كان ذلك كله متوازيا مع الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي عصفت بالولايات المتحدة ابتداء من عام 2008 و التي لا تزال آثارها السلبية في الاقتصاد الأمريكي ماثلة إلى اليوم .

[1] – حميد شهاب أحمد وزيدون سلمان محمد، مرجع سابق، ص ص38–39.

كان الشعار الأساسي للانتخابات الرئاسية لدونالد ترامب " أمريكا أولا و الكف عن السياسة التدخلية " التي طبعت عقودا من السياسة الخارجية الأمريكية ، لكن في ذلك الوقت بالذات صار الحديث عن الأحادية القطبية و الهيمنة الأمريكية غير منطبق على واقع الحال فقد سجل " بروز قوى دولية جديدة تحاول استغلال ظرفية الانكماش الأمريكي الحالي لمصلحة توسعها إقليميا و دوليا و محاولة إيجاد نوع من التوازن العالمي و إنهاء حالة القطبية الأحادية التي سادت العالم منذ انهيار الإتحاد السوفياتي قبل ثلاثة عقود و تعد روسيا و الصين أهم قوتين دوليتين في هذا السياق إضافة إلى قوى أخرى صاعدة مثل الهند و البرازيل ، على الرغم من محدودية دورهما دوليا .

سواء نجم تراجع القيادة الأمريكية و قدراتها عن أخطاء ، أم عن حقيقة القدرات ، أم عن حال التدافع الطبيعي بين القوى الدولية الساعية إلى تقوية السيطرة ممكناتها و نفوذها ، فان النظام العالمي الأحادي القطبية لم يعد فائقا من الناحية العملية ، و سالت حالة من السيولة في العلاقات الدولية تقترب من الفوضى .

يتحدث البعض على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسببت في تصاعد الأزمة عبر محاولة إحداث تغيير قسري في النظام الذي سعت لترسيخه منذ وقت طويل ، ف " إدارة ترامب ، و بالرغم من نقضها لكل المواثيق و السياسات و الاتفاقيات السابقة ، لم تنجز الكثير في سياستها الخارجية تحت عنوان " أمريكا أولا " .كل ذلك أدى إلى تراجع الهالة الأمريكية في العالم و قد أثبتت التجارب أن الأدوات الأمريكية الجديدة أي عدم الاعتراف بشرعية السلطات في الدول ، و العقوبات على الأفراد و الشركات و الحكومات و دعم المعارضين المحليين و الفوضى الخلاقة نادرا ما يمكن أن تغير بشكل حاسم قرارات تتعلق بمصالح الدولة .عمليا منذ صعود دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة الأمريكية قبل أكثر من ثلاث سنوات، اتسم الوضع الدولي بزيادة حدة الاستقطاب بين القوى الكبرى و قدرة القوى الإقليمية على التأثير و صرف النفوذ في محيطها القريب على الأقل ، و ظهرت مؤشرات

إلى تغيرات ملحوظة و إن كانت غير حاسمة ، في صيغ التحالفات الدولية التقليدية . و برزت دلائل على أن العالم يفتقر إلى قيادة دولية عاقلة ، و ينحو باتجاه مزيد من الاضطراب غير المسبوق[1] .

فبعد تخلي إدارة ترامب عن التزامات واشنطن تجاه العديد من مسؤولياتها الدولية ، سواء عبر سياسات وقف الدعم عن المنظمات الدولية أو عبر خروجه من العديد من الاتفاقيات الدولية .بدأ الحديث عن بروز مؤشرات على تحولات عميقة في بنية نظام القطب الواحد ، ترافق ذلك من صعود قوى كالصين و روسيا على الساحة الدولية بفضل قوة اقتصادها و إتباعها التعاون مع أغلب شعوب دول العالم.

تراجع منحنى القيادة الأمريكية للعالم ظاهر بشكل ملفت بعد أن تحول لقوة من دون سلطة ، التوقف عند السرعة المذهلة التي تتسبب فيها رئاسة دونالد ترامب غير المسئولة في تقويض وضع أمريكا كقوة أولى على المسرح العالمي[2] .

آثار كورونا على الهيمنة الأمريكية :

أشار أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد (ستيفان م .والت) إلى أن العالم سيشهد تسارعا في انتقال مركز القوة و النفوذ من الغرب إلى دول آسيوية ، و خاصة الصين و سنغافورة و كوريا الجنوبية ، بسبب قدرتها على السيطرة على المرض ، ما قد يحسن من صورتها مقابل صورة الدولة الأوروبية و الولايات المتحدة التي اتسمت استجاباتها لكوفيد 19 بالعشوائية و البلبلة و الضعف[3] .

[1] –نافذ أبو حسنة، **كورونا والنظام الدولي**، متوفر على الرابط الالكتروني : www.caus.org.lb

[2] – منصور أبو كريم، **الولايات المتحدة الأمريكية والصين الصراع على قيادة عالم ما بعد كورونا**، المركز الديمقراطي الوطني، العدد 9، بتاريخ : 20-12-2020، ص ص 116-117.

[3] –منصور أبوكريم، **هل سيشهد النظام الدولي تحولا بعد انحصار كورونا** ،https://www.aljazeera.net

فقد فرض تفشي فيروس كورونا تحديات إضافية أمام الولايات المتحدة التي كانت تعاني من تراجع مكانتها على الساحة الدولية بفضل عديد السياسات التي انتهجتها إدارة ترامب خلال السنوات القليلة الماضية التي أدت اهتزاز صورة الولايات المتحدة كدولة عظمى [1].

فقد كشف الفيروس القاتل أن النظم الرأسمالية الكبرى تعاني من خلل كبير في نظرتها لماهية الأمن القومي ، حيث قامت بالتركيز على الجوانب العسكرية و الأمنية و صرفت مبالغ مالية طائلة في صنع و تكديس الأسلحة بكافة أنواعها بينما تم تجاهل الأبعاد الإنسانية و الغذائية و الصحية و الاجتماعية كمرتكزات أساسية للأمن القومي .

يظهر هذا الأمر في التصريح الذي أدلى به المدير السابق للمخزون الأمريكي الفيدرالي عن الكمامات غريغ برويل ،الذي أكد ضعف استعدادات الولايات الأمريكية للأوبئة و قال إن " الصحة العامة ليست ممولة بشكل جيد على مستوى الولاية أو المستوى المحلي أو على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة ، إنها مشكلة مزمنة " [2].

[1] – منصور أبو كريم، **الولايات المتحدة الأمريكية والصين الصراع على قيادة عالم ما بعد كورونا**، مرجع سابق، ص118.

[2] – بابكر فيصل، **هل يتغير النظام العالمي بعد كورونا** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.alhurra.com/different-angle

المبحث الثاني : الجزائر في لتوازن الإستراتيجي و الدولي

المطلب الأول : التحالف الجزائري الروسي

تاريخ العلاقات الجزائرية الروسية :

كان الإتحاد السوفياتي أول دولة في العالم تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر المستقلة ، و ذلك في 23مارس عام 1962 ، كما اعترفت الجزائر بروسيا الاتحادية رسميا في 26 ديسمبر عام 1991 ، و بعد أن تراجعت العلاقات العربية الروسية في فترة التسعينات و التي كانت بمنأى عن قضايا المنطقة العربية أخذت تعمل على تفعيل دورها في المنطقة العربية بداية من حلفائها السابقين ، فاستمرت الجزائر مثلما كانت منذ السنوات الأولى للاستقلال الحليف الأكبر لروسيا في منطقة المغرب العربي ، و لم تغير نهاية الحرب الباردة من هذه العلاقة الخاصة شيئا ، و من هنا تبدو الجزائر حلقة رئيسية في سياسة موسكو المغاربية ، بل و الإفريقية و هي بالإضافة لطابعها العسكري البارز ترتدي أبعادا أخرى سياسية و اقتصادية لا تقل أهمية عنها بالنسبة لموسكو[1]

فخلال زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى موسكو في إبريل /نيسان 2001 ، أعلنت الشراكة الإستراتيجية بين البلدين ، و كانت الاتفاقية الأولى مع دولة عربية ، و الثانية من نوعها بعد اتفاق مماثل أبرمته روسيا مع الهند . كما أعفت الجزائر من دين قدره 4,8 مليار دولار كانت الجزائر تدين به للإتحاد السوفياتي ، ما أتاح للدولتين تحسين علاقاتهما ، و توطيد روابطهما السياسية و الاقتصادية[2].

[1] – شريفة كلاع، **العلاقات الروسية الجزائرية بين البعد الطاقوي و التعاون العسكري**، مجلة دراسات سياسية المجلد 1 العدد 1 جوان 2017، ص ص 116-117.

[2] – مصطفى الفقي ،**العلاقات العربية الروسية رؤى إستراتيجية**، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2021، ص49.

عسكريا .. روسيا المزود الأول للجزائر :

وقعت روسيا مع الجزائر اتفاقا للشراكة الإستراتيجية في القطاع العسكري بقيمة 7,5 مليار دولار و هي أكبر عملية لبيع الأسلحة الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي تضمن برنامج لتحديث الجيش الجزائري و تدريبه و تزويده بمعدات عسكرية إضافية شملت طائرات هليكوبتر و دبابات و غواصات .[1]

و تعتبر الجزائر المستورد الأول من روسيا في مجال التسلح ، فقد زودت هذه الأخيرة الجزائر بما نسبته 66% من الأسلحة بين عامي 2014-2018 ، و بلغت حصة الجزائر نصف مبيعات الأسلحة الروسية في إفريقيا خلال شهر يوليو 2018.يتميز الدور الروسي في مجال تزويد الأسلحة ، خلافا للقوى الأخرى بأنه لا يفرض أية شروط أو قيود مسبقة ، الأمر الذي يجعل من دبلوماسية السلاح مدخلا للتأثير الروسي في منطقة الشرق الأوسط برمتها .

و ارتفع التعاون التجاري بين الجزائر و روسيا من 700مليون دولار في عام 2007 إلى 4 مليارات دولار في عام 2016 ، و أخذ التعاون العسكري ثلثا مساحة التجارة .

و قد وقعت الجزائر و روسيا مذكرة تفاهم بين الهيئة الجزائرية للطاقة الذرية (comena) في عام 2017 و أعلنت الأخيرة أن الجزائر ROSATOMمؤسسة الطاقة الذرية الروسية تخطط لبناء محطة للطاقة النووية بمفاعل مائي مضغوط للعام 2025 ، و تسمح هذه الاتفاقية لموسكو بعرض قدراتها العلمية ، و الأهم من ذلك تعزيز بصمتها الإقليمية على المدى الطويل[2] .

[1] –رضا محمد هلال ، **السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة و فعاليتها** ، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، العدد 3 ، يوليو 2021 ، ص 188

[2] – محمد لكريني ، **سياسة روسيا و التغيرات في شمال إفريقيا** ، متوفر على الرابط الالكتروني : www.alsiasat.comdkhdv

و حسب مراقبين فإن مشترياتها بلغت مليارات الدولارات على مدار السنوات الماضية .

و إشترت الجزائر من موسكو طائرات "سوخوي" و "ميغ" ، و أخرى لنقل الجند و مروحيات و دبابات ، إضافة إلى6 غواصات و أنظمة دفاع جوية متطورة .

و تعد الجزائر ثالث مستورد للسلاح الروسي في العالم بينما تعتبر روسيا مصدر الأسلحة التاريخي للجزائر ، إذ تقتني الجزائر أكثر من 60% من أسلحتها من موسكو ، و تمتلك 6 غواصات روسية الصنع ، بالإضافة إلى اقتنائها نظام الدفاع الجوي الصاروخي "س400".

و يرى الخبراء الأمنيون أسباب تركيز الجيش الجزائري في ترسانته العسكرية على السلاح الروسي إلى "الرفض الأمريكي و مماطلتهم في تزويد الجزائر بأنظمة عسكرية " ، و قررت الجزائر في 2010 الاستغناء عن أكثر من 50% من طلبات الأسلحة التي تقدمت بها منذ عدة سنوات للولايات المتحدة .

ووقعت الجزائر و روسيا في 2001 ، اتفاقية شراكة إستراتيجية للتعاون في عديد من المجالات ، على غرار القطاع العسكري و التجاري و الطاقة ، كما أن الجيش الجزائري مجهز بشكل شبه كامل بالسلاح و العتاد الروسي .

أيضا عقدت الجزائر مجموعة من الصفقات العسكرية مع روسيا ، كانت أهمها تلك التي وقع عليها بوتن سنة 2006 ، خلال زيارته للجزائر .بعدها استمرت الصفقات العسكرية و أصبحت روسيا بموجبها المزود الأول للجزائر بالسلاح [1].

[1] **علاقتهما إستراتيجية و بدأت قبل 60 عاما ..لهذه تعتبر روسيا الحليف الأولى للجزائر في العالم** ، متوفر على الرابط الالكتروني: https://arabicpost.net/

الموقف الروسي من الأزمة في الجزائر :

عيون روسيا راقبت الاحتجاجات بحذر ، لاسيما و أنها حافظت على علاقات حميمة مع حكومة بوتفليقة ، و كانت موسكو حريصة على تجنب الرد الرسمي على الاحتجاجات التي بدأت في الجزائر الشهر الماضي . فقد أصدرت وزارة الخارجية في 12 مارس البيان التالي :

"نحن نعتبر الأحداث في الجزائر شأنا داخليا بحت في بلد صديق لروسيا ، مع ذلك نأمل أن تتم تسوية المشكلات الحالية بطريقة بناءة و مسئولة في إطار حوار وطني موجه نحو الاستقرار و مواصلة تقدم التحولات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية لصالح الشعب الجزائري .

فإذا ظلت الاحتجاجات الجزائرية محصورة في المدن و لم تتدخل أي قوى أجنبية في البلاد فقد تواصل موسكو تمسكها بموقفها الحالي . أولوية روسيا هي الحفاظ على شراكة ثنائية مثمرة طويلة الأجل مع الجزائر . و ليس بالضرورة مع الوضع السياسي الراهن .تود موسكو أن ترى الحكومة الجزائرية تتعامل مع المظالم المدنية بطريقة لا تعرض للخطر العلاقة العسكرية و الاقتصادية [1].

المطلب الثاني : التحالف الجزائري الصيني

تميزت العلاقات الجزائرية الصينية بالتعاون ، إذ و منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية و أيام الثورة الجزائرية تبنى البلدين نفس التوجه القائم على النهج الاشتراكي و اقتناعهما بأن السلاح بجانب النشاط السياسي هو الطريق الصحيح للتخلص من الهيمنة الاستعمارية الغربية .

[1] – هبة المنسي ، لماذا اتسم الموقف الروسي بالحذر إزاء الأزمة في الجزائر ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://alwatanalarabi.com/

لا يمكن للجزائر نسيان الدعم الصيني للثورة الجزائرية من تقديم للأموال و العتاد العسكري ، بالإضافة إلى الدعم المعنوي الذي تلقته الثورة الجزائرية من طرف الشعب الصيني [1].

كما تعتبر الصين أول دولة خارج العالم العربي تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، ليستمر إلى مرحلة ما بعد الاستقلال ، فبعد استرجاع السيادة الجزائرية و الحصول على الاستقلال : أرسلت الصين إلى الجزائر 9000طن من القمح ، و 3000طن من معدات البناء و 21 طن من الأدوية ، إضافة إلى بعثات طبية ، حيث وصل عددها سنة 1963 إلى 180 طبيب ، و ألف طن من التجهيزات المدرسية كما أرسلت الصين للجزائر باخرة نقل و قدمت لها قرض بقيمة 2 مليون دولار .

بعدها تلاقت دبلوماسية البلدين من أجل الدفاع عن القضايا العادلة في النظام الدولي من داخل الأمم المتحدة ، و تلقت الصين دعما من الدبلوماسية الجزائرية لاسترجاع ما تعتبره أراضيها المحتلة (هونغ كونغ ، ماكاو ، و تايوان) و دعم الجزائر للوحدة الصينية ، و إدانة كل عمل يؤثر سلبا على ذلك [2].

فالطرح الاشتراكي الذي تبناه الطرفان كأسلوب للحكم و كتوجه عام في العلاقات الدولية ساهم في تحقيق نوع من التقارب بين البلدين .

البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية :

لم تقتصر العلاقات الجزائرية الصينية في التبادلات التجارية فقط ، بل تطورت على عمليات توطين الشركات الصينية لمختلف فروعها في مجال الاستثمار ، فبالنسبة

[1] – الحواس كعبوش، آفاق الشراكة الجزائرية – الصينية : نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، العدد 16، جوان 2021، ص 228

[2] الحواس كعبوش ،مرجع سابق ، ص 229

لاستقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية الصينية لسنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة السادسة إفريقيا بقيمة 210.57 مليون دولار .

أ) **مجال السيارات** : شهدت السيارات الصينية نجاحا ملحوظا من قبل المستهلكين الجزائريين و ذلك بسبب عدة عوامل منها : تكلفتها المنخفضة و قوة الطلب الاستهلاكي في البلاد و يسر و تخفيف اللوائح المنظمة للقروض الاستهلاكية .

كما عقد اتفاق بين الصين و الجزائر ينص على خلق منطقة اقتصادية صينية خاصة في شمال إفريقيا و هي منطقة التعاون الاقتصادي جيانجلينغ التجارية التي تقع في مستغانم متخصصة في تجميع السيارات ، و قد تم توقيع عقود مماثلة بما في ذلك اتفاقية بقيمة 100دولار أمريكي بين الشركة الصينية xi shaan و general motors' trade بإطلاق مصنع لتجميع السيارات بسطيف .

كذلك وقعت الشركة الجزائرية fandi motorsو شركة shaan xiعقدا لتجميع اثنين موديلات لسيارات shaan xi، كما وقعت الشركة الجزائرية fandi motorsاتفاقية مع شركة صينية giang xi change motors لتركيب نموذجين من الحافلات الصينية من هذه المجموعة [1].

ب) مجال المحروقات :

تعتبر سنة 2002 السنة الحقيقية لبداية الشراكة الجزائرية الصينية في مجال المحروقات ، و تبرز هنا الشراكة بين الشركة الصينية SINOPEC و شركة سونطراك لزيادة و تطوير استخراج البترول الخام EOR (recuperation assiste du petrol) ، من حقل زرزايتين بعين أميناس ، في نفس السنة كذلك تم إمضاء عقد من نوع مفتاح في

[1] – بن نابي عمر ، **العلاقات الجزائرية الصينية** ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ، تخصص علوم سياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم علوم سياسية ، 2020/2019، ص 32

اليد مع فرع تابع لشركة بقيمة 525 مليون دولار ، كذلك تم إمضاء عقد آخر مع شركة سينوباك بمساهمة تقدر بحوالي 41 مليون دولار تضمن بذلك الحق في اقتسام الإنتاج لمدة 20 سنة عن طريق فرع لها يتمثل في شركة shengli oil field company، بالنسبة لسنة 2004 نجد شراكة بين فرع آخر لشركة سينوباك هي شركة SIPEPS، و شركة سونطراك للبحث و استخراج البترول في ضواحي وادي مية بورقلة .

على غرار شركة سينوباك نجد شركة صينية أخرى و هي CNPC حيث أبرمت هذه الأخيرة عقدا سنة 2003 مع سونطراك عن طريق فرعا من فروعها و المتمثل في شركة CNODK لبناء مصفاة تكرير البترول بأدرار بطاقة تكرير 600000 طن في العام ، و في نفس السنة تم بين هذا الفرع و شركة سونطراك إمضاء عقد يتمثل في تطوير و استخراج حقل البترول في ضواحي توات بأدرار .

يمكن اعتبار أن التعاون بين الصين و الجزائر منطقي بالنظر إلى حاجة الصين المتزايدة إلى شراء المحروقات للحفاظ على معدلات نموها و حاجة الجزائر إلى بيع المحروقات لزيادة مداخيلها من العملة الصعبة [1].

البعد الاجتماعي في العلاقات الجزائرية الصينية :

تجمع الصين بالجزائر علاقات ثقافية و اجتماعية ترتكز على علاقات الصداقة التاريخية بين البلدين إذ وقع البلدان نحو 20 اتفاقية للتعاون و التبادل في مجالات الثقافة و التعليم و الرياضة و الإعلام ، ففي أغسطس 2020 وقع البلدان " البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية " .

[1] – نادية شطاب وزكريا حمزة ، **التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر و تقديم خدمات، مجلة معارف ،العدد 22 ، جوان 2017 ، ص ص 121– 122.**

و في الفترات الأخيرة ، أقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر على غرار مشروع داراوبرا الجزائر

و قد أسفر تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن زيادة أعداد المهاجرين الصينيين في الجزائر أكثر من أي وقت مضى ، و باتت البلاد تضم العدد الأكبر من العمال الصينيين في إفريقيا ، إذ تشير الإحصائيات إلى " تمركز العمال الصينيون في عدد قليل من الدول الإفريقية و قد اعتبرت الجزائر في سنة 2015 من بين الخمس دول الأكثر تمركزا للعمال الصينيين [1].

البعد الصحي في العلاقات الجزائرية الصينية :

يعود التعاون الصحي بين الجزائر و الصين إلى عام 1963 حيث أرسلت بكين بناء على طلب من السلطات الجزائرية أول فريق طبي لها إلى الجزائر لسد الفجوة الطبية بعد انسحاب الفرنسيين و منذ ذلك الوقت تأتي الفرق الطبية إلى الجزائر و تعمل مع الأطباء الجزائريين في مختلف المستشفيات الجزائرية و تعالج الجالية الصينية و المواطنين الجزائريين و غيرهم .

- الاتفاقيات الطبية بين الجزائر و الصين :

لتعزيز التعاون في المجال الطبي بين الجزائر و الصين وقعت العديد من الاتفاقيات الطبية بين الجانبين .

- في عام 1998 زار وزير الصحة الصيني تشن مين تشانغ الجزائر ووقع على اتفاقية التعاون الطبي و الصحي بين البلدين .

[1] – طيب جميلة ، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة : العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا** ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد الأول، 18 جوان 2018 ، ص16

- في عام 2015 تم التعاون بين مستشفى تايدا الدولي للقلب و الأوعية الدموية في تيانجين بالصين و شركة جزائرية ، من أجل بناء مستشفى للأطفال الذين يعانون من العيوب الخلقية للقلب.
- تم توقيع اتفاق يتعلق بإيفاد فرق طبية صينية مختصة إلى الجزائر تقدم علاجا مجانا لمدة سنتين و تنشط في مختلف التخصصات .
- تم الاتفاق على إنشاء مركز جزائري–صيني على مستوى المؤسسة الإستشفائية المختصة لبن عكنون .
- تم الاتفاق على التوأمة بين المركز الاستشفائي–الجامعي مصطفى باشا و مستشفى صيني في مجال طب النساء و التوليد .
- و في 2020 وقعت الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية CSCEC مع الحكومة الجزائرية اتفاقا لبناء مركز عين النعجة الذي سيعمل كمرفق داعم لمستشفى عين النعجة [1].

- **مساعدات الصين للجزائر في ظل كورونا :**

هرعت الصين لنجدة الجزائر في مواجهة فيروس كورونا المستجد عبر تقديم مساعدة تعبر عن عمق علاقاتها التاريخية مع الجزائر .

و قد أرسلت شركة البناء الصينية العملاقة "سي أس سي إي سي " باسم الدولة الصينية فريق طبي صيني و معدات وقاية و تحليل و أجهزة تنفس بقيمة 420ألف يورو .كما سيتم بناء مستشفى صغير لتوفير خدمات الوقاية و مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد .

[1] – تمارا برو ، **التعاون الصحي و الثقافي بين الصين و الجزائر** ، متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018

و أمام سرعة انتشار الوباء تقدمت الجزائر بطلب إلى الصين لشراء ملايين الأقنعة و 30ألف عدة فحص و ملابس واقية و معدات أخرى لمحاولة السيطرة على الفيروس[1]

اتفاق جزائري صيني لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي :

وقعت الجزائر والصين اتفاقية أطلق عليها اسم " اتفاقية تعزيز القدرات الإنتاجية بين الجزائر و الصين " و ستعمل هذه الاتفاقية على هيكلة العلاقات الاقتصادية المبنية حاليا على التبادل التجاري.

و تشمل هذه الاتفاقية المجالات التالية : الصناعة التحويلية و استغلال الموارد و الطاقات (البترول و الغاز) و صناعة السكك الحديدية و البنى التحتية و الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية و تحويل المواد المنجمية و البناء بالإضافة إلى التعاون التقني .و تهدف الجزائر من خلال هذه الاتفاقية إلى تحسين و عصرنة القدرات الإنتاجية للمؤسسات الجزائرية لتمكينها من الحصول على التكنولوجيات الصناعية [2]

انضمام الجزائر لمبادرة طريق الحرير الجديد والرسائل التي تحملها :

تمت الموافقة على انضمام الجزائر لمبادرة الحرير الجديدة التي أطلقتها الصين قبل خمس سنوات و هو مشروع تبلغ تكلفته تريليون دولار و انضمت إليه حتى الآن 90 دولة .

حيث تعتبر الصين أول مزود للجزائر من حيث السلع ، حيث يتجاوز حجم المبادلات التجارية السنوية بين البلدين تسعة مليارات دولار في حين يبلغ حجم استثمارات الشركات الصينية في الجزائر عشرة مليارات دولار وفق أرقام جزائرية رسمية .

[1] – **الصين تساعد صديقتها القديمة الجزائر في مواجهة كورونا** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.swissinfo.ch/ara/

[2] – **اتفاق جزائري صيني لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.ennaharonline.com/

الرسائل :

تحمل خطوة الجزائر العديد من الرسائل لفرنسا– تحديدا – ، من خلال التأكيد على انعتاق الجزائر من هالة " المخيال السياسي الفرنسي " الذي يرى أن له الأحقية في السوق الجزائرية و أسبقيته فيها .و ينظر إلى السوق الجزائرية على أنها " سوق للسلع الفرنسية " و ليست سوقا للاستثمار المنتج للثروة .

كما حملت الخطوة الجزائرية تثمين ل " الكمون " الاستثماري الصيني في الجزائر ، فالجزائر وحدها تحتضن 40% من العمال الصينيين بإفريقيا .

كما أن هذه الخطوة رسالة تعزيز ل " دبلوماسية التنويع الاقتصادي " و التأكيد عليها بما يكرس التنويع في الشركاء و الاستثمارات و الأسواق و في أنماط التمويل المالي للمشاريع و التنويع في أنماط تركيب الشراكات مع رأس المال الأجنبي .

و تتضمن رسالة أخرى و هي التزام الجزائر بنظرتها المدافعة عن تعدد الأقطاب و تشجيعها إمكانية بناء محور اقتصادي ناشئ و فاعل قد يشمل الجزائر و أنقرة و طهران و كوالالمبور و بكين و موسكو دون إغفال مجلس التعاون الخليجي .

و يأتي ذلك في إطار شراكات تتجاوز مناطق الهيمنة التقليدية إلى بناء " الاندماج التشاركي الحيوي " مع الحفاظ على سيادية القرار و استقلاليته ، بما يؤهل الجزائر لتكون قطبا اقتصاديا إقليميا و قاريا في المنظور القريب .

- **محور بكين و موسكو :**

إن انضمام الجزائر إلى هذه المبادرة يمثل تأكيد للبعد الاستراتيجي ضمن محور بكين –موسكو ، و هي أيضا رسالة قوية لفرنسا تأكد اهتمام الجزائر بمصالحها .

و تعتمد هذه المبادرة طرقا جديدة كإنشاء موانئ في إفريقيا و آسيا و أوروبا و ربما في أمريكا ، و الهياكل اللوجستية لتوصيل الإنتاج الصيني و البنوك الاستثمارية لتمكين شراء بعض المواد التي هي بحاجة إليها على غرار النفط .

و قد تمكن الجزائر من الاستفادة من مزايا صينية مهمة مثل الميناء المقرر إنشاؤه بمنطقة شرشال ، و مناطق حرة بالصحراء الجزائرية للاستثمار الصيني و الروسي بالمنطقة مستقبلا .

و تؤكد خطوة الجزائر حرصها على ضمان مصالحها بعيدا عن الهيمنة الفرنسية ، و ترى الجزائر أن الوقت قد حان لتعيد ترتيب أوراقها مع فرنسا تحديدا [1].

التغير التجاري الجزائري نحو الشرق :

اتفقت الجزائر مع الصين على تعزيز التعاون الكامل في مجالات الاقتصاد و التجارة و العلوم و التكنولوجيا و مكافحة الإرهاب لرفع "الشراكة الإستراتيجية الثنائية الشاملة " ، و أعلنت الجزائر انخراطها الكامل في عملية تفعيل " مبادرة طريق الحرير " بما يحمله ذلك من تنازلات مع الطرف الآخر (الاتحاد الأوروبي).

و قد بدأت معالم انخراط الجزائر في تعاون استراتيجي مع الصين تأخذ طريقها إلى التجسيد وفق مخطط استعجالي يمتد إلى سنة 2023 ينطلق أولا من تفعيل مبادرة " طريق الحرير " .

[1] – عياش سنوسي ، **بعد انضمامها إلى مبادرة طريق الحرير الجديد ...رسائل الجزائر لفرنسا** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.aljazeera.net/ebusiness 6/12 / 2019

و أعلنت السلطات الجزائرية أن المسئول الصيني خلال لقائه المسؤولين الجزائريين و على رأسهم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أنه تم التوافق على تفعيل ما تتيحه اتفاقية مبادرة طريق الحرير التي انضمت إليها الجزائر عام 2018.[1]

المبحث الثالث : الجزائر في التوازن الإستراتيجي الإقليمي .

المطلب الأول : مكانة الجزائر إفريقيا

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية و الإفريقية ، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 درجة شرق ، و بين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا ، تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا تحدها تونس و ليبيا شرقا و من الجنوب مالي و النيجر و من الغرب المغرب و موريتانيا من الجنوب الغربي .

و تبلغ مساحتها 2,381,741 كيلومتر مربع و هي بذلك أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة ، و بهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع : إفريقيا ، أوروبا ، آسيا ، أمريكا ، و تربط بين الضفة الشمالية و الجنوبية لحوضي المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية و تحدها سبع دول مجاورة ، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها ، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط و امتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا ، تتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200كلم من

[1] – عاطف قدادرة ، **الجزائر تحول بوصلة التجارة الخارجية نحو الشرق** ،متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.independentarabia.com

الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن و البواخر من و إلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية .[1]

أهمية موقع الجزائر :

- **إقليميا** : تعتبر ملتقى التيارات الحضارية القوية و المتنوعة و التي شكلت تاريخ مجموعة من أشهر المجموعات في العالم فهي تتوسط المغرب العربي و تنتمي للدول المتوسطية و قريبة من أوروبا .
- **قاريا** : تعتبر بوابة إفريقيا حيث يعمل توغل الجزائر على ربط شمالها بمنطقة الساحل الأفريقي ، و على دعم وسائل الاتصال و الربط مع دول الجوار الإفريقي ، و قد ازدادت فعاليتها في المحور الإفريقي بعد انجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول و نشط العلاقات البشرية التاريخية و المبادلات التجارية التقليدية القائمة .
- **عالميا** : تتوسط القارات الأربع إفريقيا ، أوروبا ، آسيا و أمريكا و تربط بين الضفة الشمالية و الجنوبية لحوض المتوسط و تحدها سبع دول مجاورة .

و زيادة على ذلك فالجزائر تمتلك مكان عالميا في العلاقات الدولية و تعتبر ملتقى للطرق التجارية في العالم .

اقتصادها:

تحتوي الجزائر على قاعدة اقتصادية لا يستهان بها حيث يقدر الناتج المحلي الإجمالي 215,7 مليون دولار سنة 2014، أما بالنسبة للنمو فقد اقترب ب 3.1 % و نسبة التضخم 3.9% و الدين الخارجي 5.278 مليار دولار .و تخزن في باطنها مناجم

[1] – رحوال زينب ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي (نموذج مالي)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية ، تخصص دبلوماسية و تعاون دولي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017/2016 ، ص 35

شاسعة من الفوسفات و الزنك و الحديد و الألمنيوم .....، حيث تحتل الجزائر المرتبة 18 من حيث الإنتاج و المرتبة 12 من حيث التصدير و قد تصل قدرتها في التكرير إلى 22 مليون طن سنويا [1].

يقدر احتياطي بترول الجزائر بحوالي 10 مليار برميل أي ما يعادل 1% من الاحتياطي العالمي ، في حين أن احتياطي الغاز يصل إلى 4.000 مليار متر مكعب ، أي ما يعادل 5% من الاحتياطي العالمي بهذا تكون الجزائر في الصف الخامس عالميا من حيث الاحتياط لكنها تتقدم إلى الصف الثاني عالميا من حيث تصدير الغاز[2].

التعريف بمنطقة الساحل :

تعتبر منطقة الساحل من البؤر الأكثر حركية و تفاعلا في القارة الإفريقية و الأكثر خصوصية بفعل تركيبتها الاجتماعية ذات الطابع القبلي المعقد ، و هشاشة الدولة الوطنية بسبب طبيعة أنظمتها السياسية و القائمة في معظمها على الانقلابات العسكرية و الفساد السياسي ، ما أنتج العديد من الأزمات السياسية و الأمنية و الإنسانية عصفت باستقرار المنطقة و ساهمت في بروز الظاهرة الإرهابية و الجريمة المنظمة ، كما تعتبر منطقة الساحل ميدانا للتنافس بين القوى الكبرى للسيطرة على ثرواتها الطبيعية و حماية مصالحها عبر التواجد العسكري [3].

[1] – سعيداني علاء الدين ، **السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية الجزائر أنموذجا 2000–2018** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، تخصص إستراتيجية و علاقات دولية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2018/ 2019 ، ص49

[2] عبد الجليل هجيرة ، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم التسيير الدولي للمؤسسات ، 2016/ 2017 ، ص 74

[3] لكوشة عاشور و إعوين عادل ، مرجع سابق ، ص 37

دور الجزائر في حل مشاكل منطقة الساحل :

دور الجزائر في حل النزاع المالي :

إن دور الدبلوماسية الجزائرية في محاولة حل الأزمة في مالي لم يأت متأخرا ، و إنما بدأ منذ تفجير الأزمة ، حيث خاضت الجزائر مجموعة من الوساطات الدبلوماسية المتكررة لحل هذه المعضلة الأمنية .

و قد ظهرت هذه المبادرات الجزائرية مع بداية مشكلة الطوارق بمالي ، إذ قامت الجزائر بحل النزاع بين الحكومة المالية و حركة الأزواد في شمال مالي في بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال عقد قمة اجتمعت فيها الحكومة المالية و جماعات الطوارق في جانت بولاية ايليزي بتاريخ 08 . 09 سبتمبر 1990 بعضوية كل من الجزائر و مالي و النيجر و ليبيا ، و كان هدفها استقرار المنطقة و تنمية المناطق الحدودية . و قد تم التوصل في نهاية هذه القمة إلى عدة نقاط أهمها : استبعاد الصراع لحل المشكل الطارقي ، و قد قبل الطرفان بكافة النقاط المطروحة .

تواصلت اللقاءات بعد هذه القمة حيث أعقبها لقاء تمنراست المنعقد في 06 جانفي 1991 ؛ و الذي فشل بسبب تعنت الأطراف المعنية بالنزاع من جهة ، و الضغط القوي الذي مارسته فرنسا لإفشال اللقاء بحجة عدم مشاركتها في صياغته من جهة أخرى .

و توسطت الجزائر مجددا ، و قد نتج عن هذه الوساطة توقيع الطرفين على الميثاق الوطني أو ما يعرف باتفاقية باماكو عام 1992 ، و بقي الهدوء نسبيا إلى غاية الثلاثي الأول من 1994 حيث عادت العلاقات للتوتر مجددا بين الطرفين و تدهور الوضع فجأة .

و قادت الجزائر لقاءا آخر عقد بتمنراست ما بين 16. 20 أفريل 1994 تم فيه تقييم مدى تطبيق الاتفاق الوطني (الميثاق الوطني)[1]

إن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي و بخاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي و خصوصا

الأمريكي و الفرنسي ، فقد رفضت الجزائر من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "افر يكوم " بل وسعت إلى إقناع دول إفريقية بعدم إيوائها و من هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط من دون غيرها و هو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي . فهي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية و سيضاعف الأزمة .[2]

دعم مستمر و غير محدود لقضية الصحراء الغربية ..

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أهم الملفات في نشاط الدبلوماسية الجزائرية ، من خلال فضح ممارسات الاحتلال المغربي في الصحراء الغربية المحتلة ، و عرقلة مساعي دبلوماسية المخزن في حشد التأييد و الاعتراف الدولي باحتلاله الصحراء الغربية مقابل امتيازات و حوافز اقتصادية و فرص استثمار يقدمها لهذه الدول على أراضي مصنفة تحت بند تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة ، و كذلك إسماع صوت الصحراء الغربية في مختلف المحافل الدولية ، و حشد اعتراف الدول بالجمهورية العربية الصحراوية ، و لعل هذا

[1] – خزار هاجر ، مرجع سابق ، ص 31

[2] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ص ص 64-65

النشاط المستمر للدبلوماسية الجزائرية في هذه القضية هو ما جعل دبلوماسية المخزن تخرج عن كل الأعراف و الدبلوماسية و لوائح القانون الدولي .[1]

الجهود الجزائرية لتسوية النزاع في ليبيا :

انضمت الجزائر إلى الجهود المبذولة من طرف المجتمع الدولي الهادفة إلى وقف العنف في ليبيا ، و أكدت على ضرورة التنسيق المتواصل مع الهيئات المختصة للإتحاد الإفريقي ، " فخلال اجتماع اللجنة رفيعة المستوى التابعة للإتحاد الإفريقي المنعقد بأديس بابا في مارس 2011 و الذي ضم منظمة الأمم المتحدة ، و منظمة المؤتمر الإسلامي و جامعة الدول العربية و الإتحاد الأوروبي و الدول المجاورة لليبيا و شركاء آخرين ، قدمت الجزائر مقترحا لحل الأزمة الليبية يستند إلى النقاط الآتية :

. الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار في كامل ليبيا .

. إنشاء آلية لمراقبة التأكد من وقف إطلاق النار [2].

. السماح بتنقل وفد اللجنة إلى ليبيا من أجل ربط الحوار بين أطراف الأزمة ، مع إعطاء الأولوية العاجلة للمساعدات الإنسانية للشعب الليبي .

. التنسيق في إطار الإتحاد الإفريقي لاتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لإيقاف حركة الأسلحة التي تهدد استقرار المنطقة .

أما على صعيد الوساطة المباشرة فقد بدأت الجزائر في مارس 2015 بعقد جلسات حوار تضم قادة أحزاب سياسية و نشطاء سياسيين ليبيين بدعم و رعاية من الأمم المتحدة

[1] – **تحركات الدبلوماسية في إفريقيا : عودة إلى العمق الاستراتيجي** .. ، متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.wassitmag.dz

[2] – سهام مقراني ، مرجع سابق ، ص62

لإيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا ، بحضور رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ، و في هذا اللقاء جددت الجزائر تمسكها بالحل السياسي

لما طرحت مصر، أحد أبرز حلفاء حفتر و داعميه في الصراع الليبي ، مبادرة وقف إطلاق النار بعد سلسلة هزائم قوات حفتر أمام قوات حكومة الوفاق الوطني (في 6حزيران /يونيو 2020) ، و التي فهمت على أنها محاولة لإنقاذه من هزيمة مطلقة ، تجاهلت الجزائر المبادرة المصرية ، تعبيرا عن رفضها التدخل المصري القائم على الانحياز إلى قوات حفتر .حيث " شددت الجزائر على أهمية دور دول الجوار (جميعها) في مسار التسوية السلمية في ليبيا ، و الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف " [1].

الآليات الجزائرية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي :

اتفقت الجزائر و بعض دول الساحل الإفريقي على خطة أمنية لمواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي وسع نشاطاته في مختلف أنحاء الساحل الإفريقي ، و التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 ، و تركز هذه الخطة الأمنية على ستة بنود أساسية تهدف إلى تسهيل عمل الجيوش النظامية و تحقيق منابع الدعم و الإمداد اللوجستيكي التي تمول أفراده بالسلاح و الأموال للسيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على جيوش نظامية لدول المنطقة ، و تتلخص الخطة في النقاط التالية :

. السماح لهيئة الأركان للجيوش الخمسة (ليبيا ، موريتانيا ، مالي ، النيجر، الجزائر) ، المطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية المتطرفة .

[1] – **الموقف الجزائري من الأزمة الليبية : بين التغير و الاستمرارية ، متوفر على الرابط الالكتروني :**
https://www.dohainstitute.org/ar/

. تجفيف مصادر تمويل الإرهاب و التصدي للمهربين و تنفيذ مشاريع استثمارية .

. تقديم حوافز مادية لمن يعلم السلطات الأمنية عن أماكن تواجد الجماعات الإرهابية

. تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء .

كما سبق و قلنا أن الجزائر في مواجهتها اعتمدت على الآليات الجماعية لمواجهة هذه الظاهرة دون التفرد في ذلك ، و هذا يتوافق مع مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، و من هنا جاءت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب التي أجري إقرارها من جانب القمة الإفريقية الخامسة و الثلاثين في الجزائر خلال عام 1999 .

و من أهم الإنجازات الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي هي مشروع تجريم دفع الفدية للإرهابيين[1]

فقد ساهمت الجزائر بدور فاعل و ناشط في مختلف الاجتماعات الإفريقية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ، و يتجلى هذا من خلال تواصل الجهود الدبلوماسية و القانونية لمراقبة النزاعات بتوقيع اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب و الوقاية منه في 14 جويلية 1999.[2]

و في مجال التنسيق الأمني الذي سعت الجزائر إلى تجسيده على الساحة الإفريقية هو إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحث أكتوبر 2004 مقره الجزائر العاصمة ، و يهدف هذا المركز إلى تنظيم ندوات و ملتقيات مع دول إفريقيا حتى خارجها كالإتحاد

[1] سوسن معمري ، مرجع سابق ص ص 64 69

[2] عادل لكوشة ، مرجع سابق ص 98

الأوروبي من أجل تبادل الخبرات و المعلومات حول الظاهرة الإرهابية ، و دعم القدرات و تحقيق تعاون إقليمي للحد منها [1].

وساطة الجزائر في أزمة سد النهضة :

أنهى وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة الأحد الماضي ، جولة إفريقية قادته لدول تونس و إثيوبيا و السودان و مصر ، حيث كان ملف سد النهضة أهم محاور لقاءاته مع المسؤولين الأفارقة خاصة من الدول الثلاث المعنية بهذه القضية .

أتى ذلك في أولى محاولات الجزائر لقيادة وساطة قد تنهي الخلاف الذي يزداد تأزما بين دول حوض النيل الثلاث .

فالخارجية الجزائرية كانت قد أعلنت في بيانها الأول المتعلق بجولة رمطان لعمامرة الإفريقية ، أن سد النهضة سيكون أبرز المحاور التي سيركز عليها وزير الخارجية في مهمته التي امتدت لقرابة الأسبوع .

و استطاع رمطان لعمامرة لدى حلوله بإثيوبيا التي كانت المحطة الأولى ، أن يحصل على صك قيام الجزائر بهذه الوساطة بعد أن فشلت حتى الآن كل المبادرات ، سواء الدولية أو العربية أو الإفريقية ، في إنهاء أزمة سد النهضة .

و في أديس بابا ، التقى لعمامرة نائب رئيس الوزراء الإثيوبي ديميكي ميكونين ، و رئيسة إثيوبيا ساهيل وارك زودي ،حيث دعا ميكونين الجزائر إلى لعب دور بناء في ما أسماه " تصحيح التصورات الخاطئة لجامعة الدول العربية بشأن سد النهضة " ، مؤكدا " نية إثيوبيا الاستخدام العادل و المنصف لمياه النيل "

[1] إبراهيم بوعزري ، **الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب و أثرها على بناء السلم الاجتماعي** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2018/2017، ص 64

و حسب المسؤول الإثيوبي ، فإن بلاده ملتزمة ب "استئناف المفاوضات الثلاثية " بشأن سد النهضة برعاية الإتحاد الإفريقي .

و بعد الطلب الإثيوبي الذي كان منتظرا ، بما أن أديس أبابا الطرف المتهم في خلاف سد النهضة ، نقل لعمامرة مبادرات للسودان التي تجمعها علاقات وطيدة مع الجزائر ، و كانت في أعلى مستوياتها خلال حكم الرئيس السابق عمر البشير .

و أكدت السودان أن المبادرة الجزائرية تستند على خلفية قانونية ، فهي تأتي متوافقة مع المادة (10) من إعلان المبادئ الموقع بين الدول المعنية في الخرطوم .

و أكد أن الجزائر " مهتمة بقضية السد ، و حريصة ألا تعرض العلاقات العربية و الإفريقية لمخاطر نحن في غنى عنها " ، مشيرا إلى أنه استمع من أطراف السد إلى معلومات و تطلعات ، و أن بلاده ترغب في توفير الشروط و المناخ لأن تكون جزءا من الحل في الملفات الوجودية التي تهم الأشقاء " [1].

الدور الجزائري في الأزمة التونسية :

سياسيا

لا تغفل عين الساسة في الجزائر عن التطورات السياسية المتلاحقة في الجارة تونس ، إذ تراقب أطراف جزائرية كثيرة رسمية أو غير رسمية الأزمة و مخرجاتها وتتركز المخاوف من حدوث ارتدادات قد لا تكون في صالح الجزائر لا سيما أن الأمر يتعلق بدولة تمثل عمقا حيويا بالنسبة للجزائر على الصعيد الأمني و السياسي و الاستراتيجي .

[1] – عبد الحفيظ سجال ، **وساطة الجزائر في أزمة سد النهضة** ،متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.noonpost.com

و فيما تتباين المواقف و القراءات السياسية في الجزائر إزاء الأزمة ، تبقي المؤسسة الرسمية الموقف الجزائري ضمن سياق و محددات السياسة الخارجية التي تنأى عن التعليق أو التدخل في الشأن الداخلي للدول .

و لم تعترض الجزائر على المسار الجديد بشكل معلن لكنها كانت معنية بالحصول على ضمانات كافية بإبقاء الوضع في تونس تحت السيطرة و ألا يتسبب هذا المسار في خلق أزمة جديدة في المنطقة المغاربية [1].

فمنذ تجميد الرئيس التونسي قيس سعيد نشاط البرلمان وإقالة رئيس الحكومة، أجرت الدبلوماسية الجزائرية تحركات مكثفة، أظهرت فيها مدى اهتمامها بالأوضاع في جارتها الشرقية، وانتهجت في الوقت ذاته سياسة الحياد بين مختلف الأطراف

وأشرف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، على المتابعة الدقيقة للانسداد السياسي في تونس، من خلال تبادل المكالمات مع نظيره قيس سعيد، وإيفاد وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة، مبعوثا شخصيا له إلى قصر قرطاج عدة مرات.

ففي 25 يوليو/ تموز الماضي، قرر الرئيس التونسي تجميد البرلمان، الذي يرأسه راشد الغنوشي زعيم حركة "النهضة"، 30 يوما، ورفع الحصانة عن النواب، وأقال رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتولى بنفسه السلطة التنفيذية، بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ثم أصدر أوامر بإقالة مسؤولين وتعيين آخرين.

وفي الوقت الذي تكفل فيه وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي، بشرح الوضع العام في البلاد لنظرائه من مختلف دول العالم، بادر الرئيس سعيد، في اليوم التالي من قراراته "الاستثنائية"، إلى مكالمة نظيره الجزائري و قالت الرئاسة الجزائرية حينها ، " إن

[1] – عثمان لحياني الجزائر ، **عين الجزائر على الأزمة التونسية : توجس من التدخلات الخارجية و الآلات** ، متوفر على الرابط الالكتروني https://www.alaraby.co.uk/politics/

الرئيسين (تبون و سعيد) تبادلا مستجدات الأوضاع في الشقيقة تونس " .و كانت تلك أول مكالمة يجريها الرئيس التونسي نحو الخارج ، منذ إقراره العمل بما يسميه الحالة الاستثنائية . و بعد يومين وصل وزير الخارجية الجزائري إلى تونس ، كمبعوث شخصي للرئيس تبون حاملا رسالة إلى سعيد لم يكشف عن فحواها . و في مكالمة ثانية في ظرف 6 أيام أبلغ سعيد تبون أن " تونس تسير في الطريق الصحيح " و أنه سيتخذ قرارات مهمة قريبا

وواصل لعمامرة زيارته إلى قصر قرطاج و لقاء سعيد ، حيث قام بثلاث زيارات في أقل من شهر ، منها زيارتين في أقل من أسبوع بين 26 يوليو و 1 أغسطس .

و في آخر مكالمة بين رئيسي البلدين تعود ل 23 أغسطس ، أكد تبون " تضامن الجزائر شعبا و حكومة مع الشقيقة تونس في هذه المرحلة الدقيقة " بحسب بيان للرئاسة الجزائرية [1].

اقتصاديا :

وقعت الجزائر و تونس اتفاقية يودع بموجبها بنك الجزائري المركزي 100 مليون دولار لدى البنك المركزي التونسي ، كما تم الاتفاق على تقديم قرض و مساعدة مالية لتونس بقيمة 50 مليون دولار بحسب وسائل إعلامية .

كما وقع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة و نظيره التونسي مونجي حامدي على" بروتوكول مالي يتعلق بمنح قرض للجمهورية التونسية من طرف الجزائر و منح مساعدة مالية غير قابلة للاسترداد " بحسب نفس المصدر .[2]

[1] . **الرئيس التونسي يبحث مع وزير خارجية الجزائر قضايا إقليمية** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.aa.com.tr/ar/

[2] – الجزائر تقدم قرضا و مساعدة مالية لتونس و تودع 100مليون دولار في بنكها المركزي ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.france24.com/ar/

و قدمت الجزائر قرضا بقيمة 300 مليون دولار حيث يعتقد الخبير الاقتصادي عبد الرحمان هادف أن القرض الذي وقعه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لصالح الجارة الشرقية تونس و الذي تعادل قيمته 300 مليون دولار و رغم وصفه بالقرض الرمزي إلا أنه يحمل العديد من الدلالات و الخلفيات التي تخدم الجزائر اقتصاديا و سياسيا و استراتيجيا ، فهو رسالة لكافة المستثمرين في العالم بأن الجزائر لا تزال تتمتع بقوة مالية كبرى و مستعدة لاستقبال مختلف الاستثمارات و قادرة على التمويل .

كما يجزم المتحدث بأهمية و مكانة تونس كدولة مجاورة للجزائر ، و التي لا بد أن تربطنا معها علاقات شراكة إستراتيجية و اندماج اقتصادي قوي ، ما يؤكد دور الجزائر كشريك يساند هذه الدولة الجارة حتى تستعيد عافيتها الاقتصادية ، و أن تلعب بلادنا دور الريادة الذي لطالما مارسته في السابق و تأخذ زمام المبادرة في إفريقيا .

و يقول الخبير الاقتصادي هادف أن العلاقات الاقتصادية الجزائرية التونسية تربطها اتفاقية تفاضلية ، تؤكد المبادلات الهامة بين الطرفين التي وصلت سنة 2020 إلى 1.259 مليار دولار ، منها 1.032 مليار دولار صادرات جزائرية نحو تونس ، و 228.20 مليون دولار واردات تونسية ، كما يتم تسجيل تعاون ملحوظ بين البلدين في قطاع الصناعات و الخدمات ، مشددا على أهمية الاستفادة من اتفاقية التفاضل بشكل أكبر و طرق أحسن من خلال المرحلة المقبلة لبناء اقتصاد بلدين متكامل .

من جهته يقول الخبير الاقتصادي و عضو لجنة المالية و الميزانية بالمجلس الشعبي الوطني عبد القادر بريش أن مبلغ 300 مليون دولار قدمته الجزائر كقرض و ليس منحة من أجل تمتين العلاقة مع الجارة تونس من الناحية الإستراتيجية مضيفا " من الضروري تمتين العلاقات السياسية و الاقتصادية مع الجارتين تونس و ليبيا ، كما أنه حان الوقت للجزائر لقيادة مبادرة إحياء و بعث الاتحاد المغاربي الجديد الذي يضم كل من الجزائر

و تونس و ليبيا و موريتانيا و إعطاء ديناميكية جديدة للتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية لتحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي في المنطقة" .[1]

أمنيا :

وافقت الجزائر على استقبال فريق أمني تونسي للتدرب على مكافحة الإرهاب . و اتفق البلدان على رفع مستوى التعاون الأمني و الاستخباراتي لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تطهير الحدود من المجموعات الإرهابية ، التي تنشط خصوصا على الجانب التونسي من الحدود ، و قال مصدر جزائري مسؤول رافق وزير الداخلية الجزائري نور الدين بدوي في زياراته إلى تونس ، إن الجزائر وافقت على استقبال فريق أمني تونسي للتدرب على مكافحة الإرهاب و اكتساب الخبرة التقنية في تحليل المعطيات و الأدلة الجنائية ، خصوصا أن الجزائر تملك مركزا متطورا في هذا المجال يوجد في الضاحية الغربية للعاصمة الجزائر ، و أضاف المصدر ل " العربي الجديد " أن وزير الداخلية الجزائري نقل إلى نظيره التونسي هشام الفوراتي استعداد الجزائر لوضع تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب في خدمة تونس و تدريب الفرق الأمنية و الفنية المختصة و تقديم دعم لوجستي و فني في مجال مكافحة الإرهاب يشمل تقديم عتاد و أيضا تنفيذ اتفاقيات تخص مشاريع للتنمية الحدودية المشتركة تساعد سكان المنطقة الحدودية على الانخراط في الحركة الاقتصادية و الحد من ظاهرة التهريب التي تستفيد المجموعات الإرهابية منها أيضا . و في السياق قال بدوي في تصريح نقلته وكالة الأنباء الجزائرية " إن التنسيق الأمني بين الجزائر و تونس حقق نتائج ايجابية في مجال مكافحة الإرهاب ، و أدى التنسيق المحكم إلى أن نتمكن من رفع التحدي الأمني عبر التعاون و تبادل المعلومات و الخبرات و بلغنا نتائج ايجابية و أضاف أن " الإرهاب ليس له بطاقة تعريف و لا بلد ولا حدود" و قد أكدت الأحداث أنه يجب على كل الدول و

[1] ايمان كيموش ، **هذه خلفيات 300 دولار قرض لتونس، متوفر على الرابط الالكتروني :**
https://www.echoroukonline.com/ ايمان

الهيئات أن تعمل و تجند طاقاتها و تنسق خبراتها و معلوماتها للقضاء تدريجيا على هذه الظاهرة .والجزائر التي عانت و حاربت و قاومت بكل قواها و مؤسساتها الدستورية ظاهرة الإرهاب منذ سنوات ، و رفعت هذا التحدي بالقضاء على هذه الظاهرة بنسبة كبيرة جدا ، تواصل يقظتها و تجنيد كل طاقاتها و العمل مع أشقائها مثل تونس " .

و ترتبط الجزائر و تونس باتفاقية تعاون أمني وقعت في العام 1998 و تمت مراجعتها في يوليو / تموز 2013 تقضي بتبادل المعلومات الأمنية و الاستخباراتية .

و تم توسيع الاتفاق في أكتوبر / تشرين الثاني 2016 لتشمل التعاون اللوجستي و تنسيق العمليات العسكرية و التمشيط المشترك للحدود و ملاحقة المجموعات الإرهابية و تنشط مجوعات إرهابية على الحدود بين تونس و الجزائر و تستفيد من تموين شبكات التهريب خصوصا " كتيبة عقبة بن نافع " التي تتمركز في منطقتي الشعانبي و جبل سمامة على الحدود . و في يوليو الماضي اعتالت مجموعة إرهابية خمسة من عناصر حرس الحدود في منطقة جندوبة على الخط الفاصل بين الجزائر و تونس و في مايو / أيار الماضي أحبطت قوات حرس الحدود التونسية هجوما إرهابيا على مركز أمني يبعد نحو 600متر عن الحد الحدودي بين الدولتين

و يمثل تحرك المجموعات الإرهابية على الحدود الجزائرية التونسية هاجسا أمنيا مقلقا بالنسبة للجزائر و تونس . و أقدمت الجزائر في يناير / كانون الثاني الماضي على حفر خنادق في نقاط حدودية .خصوصا في منطقتي تبسة و سوق أهراس المقابلة لمنطقتي الكاف و القصرين في تونس لمنع تحرك الارهابين و المهربين ، و نشرت 28 مركزا أمنيا متقدما على طول الحدود لمراقبتها ، كما نشرت بطلب تونسي قوات عسكرية إضافية على الحدود لتعزيز عمليات مراقبة الحدود و القضاء على المجموعات المسلحة .

و ساهمت هذه الخطوات الأمنية و العسكرية المشتركة في تقييد المجموعات المسلحة و القضاء على عدد من عناصرها .و كان أبرز هذه العمليات القضاء على زعيم " كتيبة عقبة بن نافع " لقمان أبو صخر و شقيقه و مجموعة من مرافقيه في منطقة قفصه الحدودية قبل ثلاث سنوات عندما كان قادما من الحدود الجزائرية[1]..

الجزائر تنجح في طرد "إسرائيل " من الإتحاد الإفريقي :

تمكنت الجزائر من طرد الكيان الصهيوني من الإتحاد الإفريقي و سحب صفة "العضو المراقب " منه ، عقب الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي قامت بها رفقة كل من جنوب إفريقيا و بعض الدول الأخرى ، في الوقت الذي كانت المغرب على رأس المساندين لبقاء هذا الكيان في المنظمة القارية.

و نقلت وكالة "سبوتنيك" رفض القادة الأفارقة المجتمعون في القمة 35 للإتحاد الإفريقي المنعقدة بأديس أبابا رسميا منح صفة عضو مراقب للكيان الصهيوني في الإتحاد ، مع تشكيل لجنة تضم 7 رؤساء دول افريقية ، تتكفل بإعداد توصية تقدم إلى قمة الاتحاد الإفريقي للنظر في القضية .

و ينتظر أن تتكون اللجنة المعنية الرئيس الحالي للإتحاد الإفريقي ماكي سال ، و رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ، و رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا ، بالإضافة إلى رئيس رواندا بول كاغامي ، و رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسكيدي و كذا رئيس نيجيريا محمود بوخاري ، و رئيس الكاميرون بول بيا

[1] – عثمان لحياني ، **الجزائر تدرب فرقا أمنية تونسية على مكافحة الإرهاب** ، متوفر على الرابط الالكتروني : (https://www.alaraby.co.uk

و بهذا تكون مساعي الجزائر لرفض عضوية الكيان الصهيوني و طرده من الإتحاد الإفريقي قد تكللت بالنجاح ، بعد موافقة أغلبية الدول الإفريقية على سحب صفة "المراقب" منه ، بعدما منحت له من قبل رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي موسى فقي شهر أوت الماضي .

و منذ إعلان القرار ، عبرت الجزائر عن رفضها القاطع للإجراء الذي تم بصفة انفرادية من قبل رئيس المفوضية ، مؤكدة بأنها لن تقبل أن يدخل الصهاينة إلى هذه المنظمة ، و هو ما تبعه تحرك دبلوماسي كبير بمساندة من دولة جنوب إفريقيا ، مع محاولة إقناع أكبر عدد من الأفارقة برفض القرار و هو ما تم في القمة الإفريقية 35 المنعقدة بأديس أبابا .

و كان وزير الخارجية و الجالية الوطنية في الخارج رمطان لعمامرة ، قد أكد في تصريح لوسائل إعلام فرنسية في وقت سابق ، أن الجزائر متمسكة بطرد الصهاينة من الإتحاد الإفريقي ، مشيرا إلى منحه هذه الصفة هو "خطأ مزدوج "[1]

المطلب الثاني: مكانة الجزائر عربيا :

الدور السياسي الجزائري في مساندة القضية الفلسطينية :

لقد جعلت الجزائر من القضية الفلسطينية مقياسا للوطنية و القومية و التقدمية ، حيث كانت القضية الفلسطينية حاضرة في كل المناسبات بنفس النسق و نفس الالتزام رغم تحولات و تطورات الأحداث من مد و جزر بشأنها من قبل بعض الدول العربية ، لكن الجزائر بقيت مساندة لها ، و يتضح ذلك من مقولة هواري بومدين المشهورة " مع فلسطين ظالمة أو مظلومة "

و منذ أن تولى هواري بومدين الحكم عام 1965 أعلن التزامه و إيمانه بمركزية القضية الفلسطينية ، و التضحية في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية .

[1] – حسان جبريل ، الجزائر : منح إسرائيل صفة مراقب بالتحاد الإفريقي " خطأ مزدوج "، متوفر على الرابط الالكتروني https://elikhbaria.dz/

و لقد كان بومدين دائما في دعمه للقضية الفلسطينية يلح على دعم وحدة الصف الفلسطيني داخليا و ترك المبادرة للفلسطينيين وحدهم في المقاومة و إلحاحه هذا يأتي من وجود بعض الأحزاب و الدول العربية التي كانت تريد قيادة المقاومة الفلسطينية من بلدانها على سبيل الزعامة .

و عملت الجزائر في مؤتمر القمة العربية المنعقد بالجزائر على فك اعتراف الحكومات العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في الداخل و الخارج و التزمت كل الدول العربية على احترام قرار القمة العربية.

و لقد عملت الجزائر في القمة الرابعة لمؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد في الجزائر على دعم و مساندة العديد من حركات التحرر و على رأسهم القضية الفلسطينية ، فلقد كانت أول قضية تطرح في هذا المؤتمر و تم الاعتراف بها و بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

حيث كان لقرارات الجزائر تأثيرا مباشر و غير مباشر على إسرائيل من خلال النجاح النسبي في إبراز الحقوق العربية و حقوق الشعب الفلسطيني ، مما أدى إلى ارتفاع عدد الدول المساندة للقضية الفلسطينية .

فكانت الجزائر من أوائل الدول التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية و في عام 1974 تم افتتاح سفارة فلسطين في الجزائر و في نفس العام اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الأمم المتحدة من خلال الدورة 29 للجمعية العامة عندما كان عبد العزيز بوتفليقة رئيسا لهذه الدورة [1].

[1] – لمين وسيلة و قطاف زينب ، **دور الجزائر في القضية الفلسطينية (1962–1978)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ ، تخصص تاريخ المعالم المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، 2017/2016 ، ص 18

هذا الإعلان التاريخي فتح آفاقا رحبة أمام الشعب الفلسطيني و ممثله الشرعي و الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، لعضوية المنظمات الدولية مجسدة بدولة فلسطين بهدف تحقيق الانجازات السياسية و إدانة و فضح جرائم الاحتلال ، و محاكمة قادته في في محكمة الجنايات الدولية [1].

و تقدم الجزائر دعما سنويا لموازنة السلطة الفلسطينية ، و ذكرت معطيات سابقة للخارجية الجزائرية أن نحو ثلث المساعدات الجزائرية للخارج خلال العقد الأول من القرن الحالي ، و يقدر بنحو 730 مليون دولار كان موجها للسلطة الفلسطينية ، بينما تشير معطيات وزارة المالية الفلسطينية إلى تلقي نحو 183 مليون دولار من الجزائر في الأعوام الخمسة الأخيرة [2].

بعض أهم المحطات في العلاقات الجزائرية–الفلسطينية :

- **عام 1963** : الجزائر تصبح أول بلد عربي يستضيف مكتبا لحركة فتح الفلسطينية .
- **عام 1965** : الجزائر تصبح من أوائل الدول التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، و افتتاح أول مكتب للمنظمة في العاصمة الجزائرية .
- **عام 1966** : تخرج أول دفعة من الضباط الفلسطينيين من كلية شرشال العسكرية في الجزائر بحضور الرئيس هواري بومدين .
- **عام 1968** : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تختطف طائرة إسرائيلية كانت في طريقها إلى ايطاليا و توجهها إلى الجزائر ، حيث هبطت في مطار هواري بومدين الدولي ، و التوصل إلى صفقة عبر وسطاء أفرجت الجزائر بموجبها عن الركاب الإسرائيليين مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين .

---

[1] – تيسير أبو بكر ، **فلسطين جبهة التحرير الفلسطينية :اعتراف الجزائر بدولة فلسطين فتح الباب واسعا للاعترافات الدولية** ، متوفر على الرابط الالكتروني https://www.aps.dz/ar

[2] – محمد رضا دبي ، **الجزائر تعانق فلسطين** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.aljazeera.net/

- **عام 1975:** خلال ترؤسها للدورة رقم 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك ، الجزائر ترعى و تصوت على القرار رقم 3379 الذي ينص على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية .(يشار إلى أن القرار الغي في عام 1991).

- **عام 1982:** الجزائر تستقبل قرابة 600 مقاتل فلسطيني بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان .

- **عام 1988:** الجزائر تستضيف قمة عربية طارئة توصلت إلى قرار بدعم الانتفاضة الفلسطينية الأولى ماليا ، و تصبح أول دولة تعترف بدولة فلسطين بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية بإعلان الاستقلال في مؤتمر عقدته بالجزائر [1].

موقف الجزائر من التطبيع العربي :

موقفه من التطبيع الإماراتي :

عبرت أحزاب سياسية و مواطنون في الجزائر عن رفضهم لخطوة التطبيع الإماراتي و إسرائيل ، و اعتبروها خيانة و طعنة في ظهر الجسد العربي .

و قال الناطق باسم قيادة حزب جبهة التحرير الوطني محمد العماري ، إن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي "غدر مكتمل الأوصاف و خيانة بكل ما تحمله الكلمة من مضامين ".

و في حديثه للأناضول ، أضاف العماري و هو عضو اللجنة المركزية بالحزب ، أن خطوة الإمارات هي " خروج عن الإجماع العربي و تجاوز و تكسير لمبادرة السلام العربية ببيروت عام 2002 " .

و كانت القمة العربية في بيروت عام 2002 قد نصت على تطبيع عربي للعلاقات مع إسرائيل مقابل انسحابها الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، و هو ما لم يحدث حتى اليوم .

و أكد أن هذا الاتفاق هو طعنة و غدر في ظهر القضية الفلسطينية .

[1] – سمية نصر و سارة فياض ، لماذا تستضيف الجزائر حوار الفصائل الفلسطينية و ما فرص نجاحه؟ ،متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com

ووفق العماري ، فان حزب جبهة التحرير الوطني يندد و يشجب هذا القرار الذي هو " استمرار في مسار خيانة بعض الدول و بعض الدول و بعض المؤسسات منها جامعة الدول العربية " .

و قال إن جامعة الدول العربية " لم تجرؤ حتى على مجرد الاجتماع و التنديد بهذا القرار ، داعيا الطرف الفلسطيني لعدم الالتفات لهذه الطعنات و لهذا المسار من الغدر و الخيانة " .

و أضاف : " ندعوهم للوحدة و الالتفاف حول قيادة واحدة موحدة تضع على صدر أولوياتها استمرار المقاومة لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في الاستقلال و تحرير أرضه " [1].

موقفه من التطبيع البحريني :

وصف حزب "جبهة التحرير الوطني " الجزائري السبت ، تطبيع البحرين العلاقات مع إسرائيل ب " طعنة و خيانة مكتملة الأركان " للقضية الفلسطينية .

و أضاف في بيان أنه " تلقى بغضب عارم و استياء بالغ الإعلان المشئوم للبحرين بتطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني الغاصب "

و أردف : " هذا القرار المخزي الذي يأتي بعد أسابيع قليلة من تطبيع العلاقات بين الإمارات و الكيان الغاصب ، يشكل طعنة أخرى في صدر القضية الفلسطينية ، و خيانة مكتملة الأركان تضاف إلى سلاسل الغدر و الجبن و الانبطاح ".

و تابع : " هذا القرار المرفوض من الجماهير الشريفة في البحرين و تتصدى له ، يقتات من الصمت الرسمي الأشبه بالتواطؤ من الجامعة العربية التي تفقد كل يوم مقومات وجودها و استمرارها "[1]

[1] – **الجزائر : رفض سياسي و شعبي للتطبيع الإماراتي مع إسرائيل** ،متوفر على الرابط الالكتروني https://mubasher.aljazeera.net/news/politics

أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ، الأحد أن بلاده "لن تشارك و لن تبارك الهرولة نحو التطبيع مع إسرائيل "

جاء ذلك في مقابلة للرئيس تبون مع وسائل إعلام محلية نقل التلفزيون الجزائري الرسمي مقتطفات منها .

و قال تبون : " أنا أرى أن هناك نوعا من الهرولة نحو التطبيع و نحن لن نشارك فيها و لن نباركها ، و القضية الفلسطينية عندنا تبقى مقدسة بالنسبة إلينا و للشعب الجزائري برمته

و تابع : " ليس هناك حل للقضية الفلسطينية إلا بدولة فلسطينية في حدود عام 1967 و عاصمتها القدس الشريف ، و إذا أعلنت هذه الدولة سيحل مشكلة الشرق الأوسط "

و شدد على أن "مفتاح الحل لمشاكل الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية "

و تصريحات تبون أول رد فعل رسمي من الجزائر بشأن توقيع الإمارات و البحرين اتفاقيتي تطبيع مع إسرائيل [2]

موقف الجزائر من انتفاضة الأقصى عام 2000:

انفجرت انتفاضة الأقصى يوم 28 /9/ 2000م إثر اقتحام أريئيل شارون للحرم القدسي الشريف محاطا ب3000 من رجال الشرطة و حرس الحدود ، و ذلك في تحد سافر لمشاعر العرب و المسلمين بهدف تأكيد سيادة إسرائيل عليه .

و لقد أبدت الجزائر مساندتها لجميع الجهود العربية و الدولية المبذولة ، من أجل إيقاف آلة العنف التي يتعرض لها الفلسطينيون على يد الاحتلال الإسرائيلي ، و أعربت عن أسفها العميق من عدم وجود ردود دولية رادعة بالنظر إلى الجرائم التي ترتكبها القوات

---

[1] – **حـزب الأغلبيـة فـي الجزائـر : تطبيـع البحـرين " خيانـة مكتملـة الأركـان** ،متـوفر علـى الـرابط الالكترونـي : /https://www.alquds.co.uk/%

[2] – عبد الرزاق بن عبد الله ، **الرئيس الجزائري :لن نشارك في "الهرولة " نحو التطبيع** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.aa.com

الإسرائيلية بحق الفلسطينيين و طالب ممثل الجزائر لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف ، و رئيس المجموعة العربية في اللجنة محمد صالح دمبري بعقد اجتماع استثنائي للجنة حقوق الإنسان الأممية بغرض بحث تطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة . كما نددت أحزاب سياسية جزائرية بالاعتداءات التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين العزل . و تأسست في مدينة وهران لجنتان لمساندة الشعب الفلسطيني و أطفال الانتفاضة و رجالها . و ضمت اللجنة الأولى ممثلين عن المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي و شخصيات من المجتمع المدني و صحفيين ، كما دعت اللجنة الثانية لعقد لقاء بمركز الدراسات و البحث في العلوم الاجتماعية و الإنسانية بغرض مساندة أطفال الانتفاضة [1].

جهود الجزائر في حل الأزمة اليمنية :

عارضت الحكومة الجزائرية عمليات " عاصفة الحزم" العسكرية الجوية التي تقودها السعودية و دول الخليج ضد معاقل جماعة الحوثي باليمن ، و عبرت عن قلقها البالغ من التطورات الخطيرة في هذا البلد معربة عن أملها في أن يقوم جميع الأطراف بالتغلب على الخلافات و حل الأزمة الحالية من خلال الحوار السياسي لإعادة الاستقرار الوطني و النظام بأسرع ما يمكن و في هذا السياق أكد وزير الخارجية (رمطان لعمامرة) أن الجزائر " تتابع بانشغال شديد و قلق عميق التطورات و المستجدات الخطيرة في اليمن الشقيق جراء تصعيد

[1] – عبد الله محمد سويلم أبو دربي ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية 2006-2016م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص دبلوماسية و علاقات دولية ، جامعة أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا برنامج الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، 2016 /2017، ص ص 74 – 75

المواقف بما قد يؤدي إلى إجهاض العملية السياسية و زيادة حالة الانقسامات و أعمال العنف و انتشار الإرهاب بشكل يهدد أمن و استقرار و وحدة اليمن الشقيق [1].

في إطار جهودها لحل الأزمة اليمنية أجرت الجزائر اتصالات سياسية مع كل من السعودية و إيران ، بغية وقف العمليات المسلحة ، و ضمان عودة كل الأطراف اليمنية إلى مواقعها و إلى طاولة الحوار .

حيث أعلنت الجزائر عن مبادرة سياسية لحل الأزمة اليمنية في مارس 2015حيث اقترح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة المبادرة على نظيريه المصري سامح شكري و السعودي سعود الفيصل في مؤتمر شرم الشيخ ، و تضمن مشروع المبادرة ثلاث بنود :

. انسحاب الحوثيين من العاصمة صنعاء .

. عودة البرلمان اليمني الذي تم حله بالإعلان الدستوري الحوثي[2].

إعطاء ضمانات أمنية و سياسية للحوثيين و حلفائهم في اليمن .

بعدها أعلنت الجزائر عن مبادرة جديدة لحل الأزمة اليمنية تدعمها سلطنة عمان بشكل كامل في أوت 2015 و أهم بنودها :

. وقف فوري للعمليات المسلحة و إنهاء مظاهر الاقتتال .

. انسحاب الحوثيين و قوات صالح من جميع المدن .

. إلزام الحوثيين و صالح بإعادة العتاد العسكري للجيش الوطني و التعجيل بعودة السلطة الشرعية .

. التحضير لإجراء انتخابات برلمانية و رئاسية في أقرب وقت .

---

[1] – **بهاء الدين م ، الجزائر ترفض التدخل العسكري في اليمن ، متوفر على الرابط الالكتروني:** جزايرس : الجزائر ترفض التدخل العسكري في اليمن(djazairess.com)

[2] – صباح كزيز و نجاة مدوخ ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية : دراسة في جهود حل الأزمة** ، مجلة الحقوق و الحريات ، العدد 2، ص 102

. الموافقة على حكومة جديدة تضم مختلف المكونات السياسية و الاجتماعية للشعب اليمني و أحزابه .

. أن تتحول جماعة الحوثي إلى حزب سياسي ، يشارك في الحياة السياسية بطرق شرعية و يحترم المؤسسات الجمهورية .

و في إطار الوساطة الجزائرية المتواصلة لوقف الحرب في اليمن اقترحت الجزائر مبادرة دولية لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن بمطالبة طرفي الأزمة بوضع مشرفين من منظمة الأمم المتحدة على ميناء يتفق طرفا الحرب عليه ، حيث يقضي الاقتراح بإخضاع ميناء يمني واحد يتفق الطرفان بشأنه لإشراف أممي ، و يخصص الميناء لنقل السلع الأساسية إلى اليمن من أجل وقف تدهور الوضع الإنساني ، و قد قامت الخارجية الجزائرية بإبلاغ المسؤولين في السعودية بمضمون المبادرة الجزائرية قبل ساعات من إقرار الهدنة الإنسانية .و كذلك تم إبلاغ دول كبرى .

الدور الدبلوماسي الجزائري في الحرب الإيرانية العراقية :

كان أول تدخل للجزائر في النزاع العراقي الإيراني عند حدوث أزمة احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طهران ، مما أدى إلى اضطراب العلاقات الإيرانية الأمريكية نتيجة لذلك دعيت الجزائر للقيام بالوساطة بين البلدين و لشدة عداء الخميني لأمريكا تمسك بالمشكلة بذريعة عدم احترام الدبلوماسيين قوانين البلاد ، و التدخل في الشؤون الداخلية لإطاحة نظام الخميني . و تم الإفراج عن المحتجزين البالغ عددهم 52 محتجز .

تيمنا للدور البارز الذي قامت به الجزائر للتوفيق بين إيران و أمريكا ، فقد صرح الأمريكي "فرير" و المفاوض "وانكريست وفير" بالمبادرات الجزائرية لحل الأزمة و قال في ذلك :"إن هذا النجاح لم يكن ممكنا دون مساعدة الجزائر و دبلوماسيها " و أعطيت الجزائر

هدية تمثلت في 5 طائرات شحن ضخمة من نوع هيركول herwkle، و هذا مؤشر على نجاح هذه الوساطة .

بعد حل أزمة الرهائن في فبراير ذهب وزير الخارجية الجزائري "محمد الصديق بن يحي "إلى طهران للالتقاء بوزير الخارجية الإيراني ، لوضع إستراتيجيات للقيام بمفاوضات سرية ، لكن المفاوضات انقطعت بوفاة الوزير بن يحي الذي أسقطت طائرته على الحدود الإيرانية مع تركيا في 3 ماي 1982 .

بدأت وساطة أخرى في سبتمبر بسفر وزير الخارجية الجديد "أحمد طالب الإبراهيمي "حامل رسائل دبلوماسية إلى إيران للالتقاء "بصدام حسين " ، و في أواخر نوفمبر قابل ملك العربية السعودية "الشاذلي بن جديد "في الجزائر للتوسط بين إيران إلا أن الاتفاق لم ينجح بسبب إصرار إيران و التشبث بآرائها . و تواصلت الدبلوماسية الجزائرية إلى غاية 1983 م تنتقل بين المد و الجزر.

بالرغم من تعرض الجزائر لصدمة كبيرة نتيجة مقتل وزير خارجيتها إلا أنها واصلت الوساطة في ظل مبدأ التوفيق و القضاء على المشكلات العالقة لوضع حل سلمي يوفر الأمان [1].

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة السورية :

إن موقف الجزائر من الأزمة السورية يدور حول تفضيل حلول تنتج عن تفاوض بين النظام و المعارضة ، كما ترى أن استخدام القوة في إطار تدخل عسكري محتمل ضد

[1] فاطمة نيشاني و فتيحة حمادو ، **الحرب العراقية الإيرانية و الدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1980-1988م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، تخصص تاريخ حديث و معاصر، جامعة أحمد دراية أدرار ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2015- 2016 ، ص82 .

سوريا أمر غير قانوني إذا تم خارج إطار مجلس الأمن و الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة .[1]

إذ شدت الجزائر عن الموقف العربي بالإبقاء على علاقتها بالنظام السوري ، و رفض التدخل الأجنبي .

الجزائر أبدت تحفظها إزاء منح المعارضة السورية مقعدا في جامعة الدول العربية مرجعة موقفها إلى "عدم اتضاح " معالم المعارضة السورية و ممثليها حتى الآن .

و أيضا رفضها التصويت لصالح تعليق عضوية سوريا في الجامعة انطلاقا من مبدئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول [2]

مشاركة الجزائر في حرب 1973 :

في عز العنفوان الثوري الذي كان يزهو به الجزائريون بعد عقد من الاستقلال ، كانت حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 ، حرب لم يتردد الجزائريون في خوضها دعما للجيش المصري ، و لقضية الشرف العربي و انتصارا للحق .

و يعترف قائد العبور الفريق سعد الدين الشاذلي في مذكراته بأن "الجزائري كان يعيش نشوة الإنتصار على المستعمر ، لأجل ذلك كان الأكثر حماسة بين الجيوش العربية "

قبيل اندلاع حرب أكتوبر /تشرين الأول التقى الرئيس الجزائري هواري بومدين برئيس الإتحاد السوفياتي السابق ليونيد بريجينف الذي كان غاضبا على الرئيس المصري السابق أنور السادات بعد طرده للخبراء الروس من مصر و قرار موسكو بعدم مد القاهرة بالسلاح .

لكن بومدين نجح في إقناع بريجينف بتزويد مصر بشحنات السلاح ، إلا أن بريجينف اشترط أن تدفع القاهرة تكلفة السلاح قبل تسلمه [1].

[1] –بن حسين سليمة و هاني غنية، السياسة الخارجية الجزائرية و الأزمة السورية : قراءة في الفعالية و مستقبل الدور، مجلة الحقوق و الحريات ، العدد 2 ، 2017/10/18 ، ص 74 .

[2] فاطمة نيشاني و فتيحة حمادو، مرجع سابق ص ص 75– 76

و باندلاع الحرب في يوم 06 أكتوبر 1973 سارعت الجزائر إلى إرسال جزء من قواتها الجوية ضم سرب طائرات مقاتلة من طراز ميغ 21 و سرب مقاتلات طراز ميغ 17 و سرب مقاتلات قاذفة طراز سوخوي 7 وصلت إلى مصر على التوالي أيام 07 و 08 و 09 أكتوبر 1973 كما انتقل الرئيس هواري بومدين إلى مدينة تلاغمة حيث كانت تتمركز قوات اللواء المدرع الثامن و أشرف بنفسه على توديع القوات الجزائرية إلى جبهة القتال في مصر حيث وصلت يوم 17 أكتوبر 1973 . و بعد وقف إطلاق النار سافر إلى موسكو و دفع للإتحاد السوفياتي مبلغ 200 مليون دولار ثمن لأي أسلحة أو ذخائر تحتاجها مصر أو سوريا .و صنفت الجزائر في الترتيب الثاني بعد العراق من حيث الدعم العسكري في هذه الحرب.[2]

[1] – يقين حسام الدين ، **ذكريات جزائرية على جبهة سيناء حرب أكتوبر 1973** ،متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk

[2] – ورتي جمال ، **مساهمة الجيش الجزائري في الحروب العربية –الإسرائيلية وجه مجهول من قيمة هذه المساهمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 1** ، 29 جوان 2008 ، ص231

خـــــاتـــــــــمة

خاتمة :

إن الجزائر استطاعت في مرحلة ما بعد الاستقلال من فرض نفسها بدبلوماسية صريحة و موثوقة .و تلعب الدبلوماسية الجزائرية دور محوري على المستوى الإقليمي و الدولي و تحظى دبلوماسيا باحترام كبير حيث تعمل دائما على إيجاد الحلول السلمية و تؤمن بالشرعية الدولية و هذا ما أعطاها مصداقية إقليميا و دوليا ، و قد تدخلت الدبلوماسية الجزائرية في العديد من الوساطات لحل أزمات الساحل الإفريقي و كان لها دور كبير في العمل على حل الأزمة الليبية و تفعيل الحوار في مالي، و كانت طرفا أساسيا في حل العديد من الصراعات العربية –العربية و قد بقيت ثابتة على مساندتها للقضية الفلسطينية و تذكرها في كل خرجاتها .

لطالما تميزت العلاقات الجزائرية الروسية بالثقة المتبادلة . فلقد رأت السياسة الخارجية الجزائرية إلى ضرورة تعميق العلاقات مع الشركاء الموثوقين خاصة في المجالات التي لازلنا في حاجة إلى تطويرها. و تعزيز الشراكة بين البلدين في هذا الظرف الدولي الحرج و الخاص جدا على المستويين الأمني و الطاقوي و تنويع التعاون بما يخدم البلدين.في المقابل نلاحظ أن هناك إعادة تشكل للمنظومة العالمية و حالة استقطاب جديدة على المستوى العالمي بين ما يسمى بالقوى الرافضة للمنظومة الغربية بقيادة روسيا و الصين والدول التي تدور في فلكها، مقابل الغرب الذي يريد الحفاظ على هيمنته على هذه المنظومة العالمية و يفعل كل ما باستطاعته من اجل تدمير و إضعاف روسيا التي تعمل بدورها على حشد شركائها ، و لقد عبرت الجزائر عن موقفها الواضح و الرافض للوقوف ضد روسيا لما يجمعهم من علاقات سابقة ، فالجزائر تريد الاستثمار في الحاجة الروسية للجزائر، من أجل كسب الدعم الروسي للموقف الجزائري إزاء القضية الفلسطينية نظرا لثقل روسيا في الأمم المتحدة و هو ما يخلق معطى جديدا في تعامل المجموعة الدولية مع القضية، و إثارة هذه القضية رسالة قوية للكيان الصهيوني والدول المطبعة مفادها أن

الجزائر ستواصل دعمها للقضية الفلسطينية ، و أن الجزائر تريد إعادة بعث القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة و في أجندات الدول العربية.

و الملاحظ في العلاقات الجزائرية الصينية ستكون أكثر إشراقا ما بعد كورونا بالنظر للعديد من المقومات التي تعزز العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى الدفاع المشترك عن نفس المبادئ في إطار التضامن مع إفريقيا ، حيث نجد الصين حيث فشل الآخرون.

السياسة الخارجية الجزائرية ليست انقلابية في العادة و لكن حسب التطورات الملاحظة في توجهاتها و انخراطها في عديد المشاريع مع الصين و روسيا فقد تتم قطيعة بينها و بين الشريك التقليدي الأوروبي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

الكتب

1- مصطفى الفقي ، **العلاقات العربية الروسية رؤى إستراتيجية** ، مصر ، دار مكتبة الإسكندرية للنشر ، **2021** .

2- عبد الله بالحبيب ، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997** ، دار المعرفة للنشر ، 2010 .

3- عمر بوضربة ، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 – جانفي 1960** ، الجزائر ، دار الحكمة للنشر ، 2010 .

المذكرات و الرسائل :

1- عبد الجليل هجيرة ، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم التسيير الدولي للمؤسسات ، 2016/ 2017 .

2- العايب سليم،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

3- عبد الله محمد سويلم أبو دربي ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية 2006-2016م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص دبلوماسية و علاقات دولية ، جامعة أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا برنامج الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، 2016 /2017.

4- علالي حكيمة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية- نموذج الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة

منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011 .

5- منصور فالح إسماعيل الحيصة، **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة مؤتة، 2009.

6- ابراهيم بوعزري ، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب و أثرها على بناء السلم الاجتماعي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017 – 2018 .

7- بن عمر عشورة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص، علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019.

8- بغدادي بن عطية حسين، **توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تعاون دولي، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019.

9- بن نابي عمر ، **العلاقات الجزائرية الصينية** ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ، تخصص علوم سياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم علوم سياسية ، 2020/2019.

10- خزار هاجر، **السياسة الخارجية الجزائرية(1989-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2018-2019.

11- رحوال زينب ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي (نموذج مالي)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية ، تخصص دبلوماسية و تعاون دولي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017/2016 .

12- سعيداني علاء الدين ، **السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية الجزائر أنموذجا 2000-2018** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، تخصص إستراتيجية و علاقات دولية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2018/ 2019 .

13- سوسن معمري، **السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية تجاه منطقة الساحل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

14- فاطمة نيشاني و فتيحة حمادو ، **الحرب العراقية الايرانية و الدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1980-1988م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، تخصص تاريخ حديث و معاصر، جامعة أحمد دراية أدرار ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الانسانية ، 2015- 2016 .

15- لكوشة عاشور واعوين عادل، **الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل 2005-2015**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016.

16- لمين وسيلة و قطاف زينب ، **دور الجزائر في القضية الفلسطينية (1962-1978)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ ، تخصص تاريخ المعالم المعاصر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، 2017/2016 ،.

17- مصالي هداية، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017.

18- مصالي هداية، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017.

المقالات و الدوريات :

1 - أحمد سليم البرصان، **الجزائر دبلوماسية الثورة والعالم الثالث كمشروع سياسي**، آراء حول الخليج ، العدد 130، مركز الخليج للأبحاث،13-05-2018.

2- إسلام أحمد سليم العياصرة، **محددات السياسة الخارجية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع، 02-07-2019 .

3 - الحواس كعبوش، **آفاق الشراكة الجزائرية – الصينية : نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية** ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، العدد 16، جوان 2021.

4- -بن حسين سليمة و هاني غنية، السياسة الخارجية الجزائرية و الأزمة السورية : قراءة في الفعالية و مستقبل الدور، مجلة الحقوق و الحريات ، العدد 2 ، 2017/10/18.

5- حميد شهاب أحمد وزيدون سلمان محمد، **تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد،العدد 56 بتاريخ: 01-12-2018.

6- رضا محمد هلال ، **السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة و فعاليتها** ، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، العدد 3 ، يوليو 2021

7- شريفة كلاع، **العلاقات الروسية الجزائرية بين البعد الطاقوي و التعاون العسكري**، مجلة دراسات سياسية المجلد 1 العدد 1 جوان 2017.

8- صباح كزيز و نجاة مدوخ ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية : دراسة في جهود حل الأزمة** ، مجلة الحقوق و الحريات ، العدد 2،

9- **الحرب الباردة : العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا** ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد الأول .

10-طارق عزيزة، **إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، بتاريخ : 04-02-2017 .

11- طيب جميلة ، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة : العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا** ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد الأول، 18 جوان 2018 ،

12- عبد العزيز مهدي الرواي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة مابعد الحرب الباردة**، دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 35،

13- علي بشار بكر اغوان، **الفوضى الخلاقة و أثرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**، رؤية في إشكالية عنونة المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،العراق، 21 أفريل 2014

14- عنود عبد الرحمان الحباشنة، **مبادرة الحزام والطريق**، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 25 بتاريخ: نوفمبر 2020.

15- محمد ياس خضير، **الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي**، المجلة السياسية والدولية، العدد 24، 2014

16- مصطفى أبو القاسم ديوب، **روسيا الاتحادية في ظل المتغيرات الدولية والتحولات السياسية الجديدة**، المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 17، ديسمبر 2021

17- منصور أبو كريم، **الولايات المتحدة الأمريكية والصين الصراع على قيادة عالم ما بعد كورونا**، المركز الديمقراطي الوطني، العدد 9 بتاريخ : 20-12-2020

18- نادية شطاب وزكريا حمزة ، **التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر و تقديم خدمات، مجلة معارف ،العدد 22 ، جوان 2017**

19- هيفاء أحمد محمد وسداد مولود سبع، **المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية**، دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 44، 2010،

20- ورتي جمال ، **مساهمة الجيش الجزائري في الحروب العربية –الإسرائيلية وجه مجهول من قيمة هذه المساهمة ، مجلة العلوم الإنسانية** ، 29 جوان 2008

21-**التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتن تجاه منطقة الشرق الأوسط** ، مجلة مدارات سياسية تاريخ النشر 18/04/2020

المحاضرات :

.1عصام بن الشيخ، **سياسة الجزائر الإقليمية والدولية**،محاضرة مقياس سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، كلية العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة ورقلة، 2015-2016،

.2فؤاد جدو، **تحولات السياسة الخارجية الجزائرية مابعد الاستقلال 1990-1999**، محاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر علاقات دولية، جامعة بسكرة.

المواقع الالكترونية :

1 نافذ أبو حسنة، **كورونا والنظام الدولي**، متوفر على الرابط الالكتروني : www.caus.org.lb

2 – منصور أبوكريم، **هل سيشهد النظام الدولي تحولا بعد انحصار كورونا** https://www.aljazeera.net،

3– بابكر فيصل، **هل يتغير النظام العالمي بعد كورونا** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.alhurra.com/different-angle

4 **علاقتهما إستراتيجية و بدأت قبل 60 عاما ..لهذه تعتبر روسيا الحليف الأولى للجزائر في العالم** ،تم النشر 2022/03/06 الساعة 11:06، متوفر على الرابط الالكتروني: https://arabicpost.net/

5 هبة المنسي ، لماذا اتسم الموقف الروسي بالحذر إزاء الأزمة في الجزائر ، متوفر على لرابط الالكتروني : https://alwatanalarabi.com/[1]

6 تمارا برو ، **التعاون الصحي و الثقافي بين الصين و الجزائر** ، متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018

7 الصين تساعد صديقتها القديمة الجزائر في مواجهة كورونا ، 04 أبريل 2020، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.swissinfo.ch/ara/

8 **اتفاق جزائري صيني لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.ennaharonline.com/

.9عياش سنوسي ، **بعد انضمامها إلى مبادرة طريق الحرير الجديد ...رسائل الجزائر لفرنسا** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.aljazeera.net/ebusiness 6/12 / 2019

10 عثمان لحياني الجزائر ، **عين الجزائر على الأزمة التونسية : توجس من التدخلات الخارجية و الآلات** متوفر على الرابط الالكتروني https://www.alaraby.co.uk/politics/

11.**الرئيس التونسي يبحث مع وزير خارجية الجزائر قضايا إقليمية** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.aa.com.tr/ar/

12.الجزائر تقدم قرضا و مساعدة مالية لتونس و تودع 100مليون دولار في بنكها المركزي ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.france24.com/ar/

13.ايمان كيموش ، **هذه خلفيات 300 دولار قرض لتونس، متوفر على الرابط الالكتروني** : https://www.echoroukonline.com/ ايمان

14.عثمان لحياني ، **الجزائر تدرب فرقا أمنية تونسية على مكافحة الإرهاب** ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk

15.حسان جبريل ، الجزائر : منح إسرائيل صفة مراقب بالتحاد الإفريقي " خطأ مزدوج "، متوفر على الرابط الالكتروني https://elikhbaria.dz/

16. تيسير أبو بكر ، **فلسطين جبهة التحرير الفلسطينية :اعتراف الجزائر بدولة فلسطين فتح الباب واسعا للاعترافات الدولية** ، متوفر على الرابط الالكترونيhttps://www.aps.dz/ar

17 **محمد رضا دبي ، الجزائر تعانق فلسطين ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.aljazeera.net/**

18سمية نصر / سارة فياض ، لماذا تستضيف الجزائر حوار الفصائل الفلسطينية و ما فرص نجاحه؟ ،متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com

الجزائر : رفض سياسي و شعبي للتطبيع الإماراتي مع إسرائيل ،متوفر على الرابط الالكتروني https://mubasher.aljazeera.net/news/politics

.**19حزب الأغلبية في الجزائر : تطبيع البحرين " خيانة مكتملة الأركان** ،متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.alquds.co.uk/%/

20عبد الرزاق بن عبد الله ، **الرئيس الجزائري :لن نشارك في "الهرولة " نحو التطبيع** ، متوفر على الرابط الالكتروني :https://www.aa.com

21.بهاء الدين م ، الجزائر ترفض التدخل العسكري في اليمن ، متوفر على الرابط الالكتروني: جزايرس : الجزائر ترفض التدخل العسكري في اليمن(djazairess.com)

22 .يقين حسام الدين ، **ذكريات جزائرية على جبهة سيناء حرب أكتوبر 1973** ،متوفر على الرابط الالكتروني : **https://www.alaraby.co.uk**

23محمد لكريني ، **سياسة روسيا و التغيرات في شمال إفريقيا** ، متوفر على الرابط الالكتروني : www.alsiasat.comdkhdv

.**24حزب جبهة التحرير الوطني، متوفر على الرابط الالكتروني :** www.aljazeera.net

.25عبد الحفيظ سجال ، **وساطة الجزائر في أزمة سد النهضة** ،متوفر على الرابط الالكتروني :https://www.noonpost.com

26. **الموقف الجزائري من الأزمة الليبية : بين التغير و الاستمرارية ، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.dohainstitute.org/ar/**

.27تحركات الدبلوماسية في إفريقيا : عودة إلى العمق الاستراتيجي .. ، متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.wassitmag.dz

الفهـــــرس

المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول : السياسة العامة الخارجية و السياسة العامة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة الخارجية و التوازن الاستراتيجي 7

المطلب الثاني: محددات السياسة العامة الخارجية.....8

المطلب الثالث : تطور السياسة الخارجية الجزائرية 12

الفصل الثاني القوى الكبرى في العالم و الجزائر

المبحث الأول : تغير موازين القوة الجديدة في النظام الدولي.....21

المطلب الأول : عودة القوة الروسية.....21

المطلب الثاني : مقومات القوة الصينية في النظام الدولي.....23

المطلب الثالث : تراجع الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي.....27

المبحث الثاني : الجزائر في لتوازن الإستراتيجي و الدولي.....31

المطلب الأول : التحالف الجزائري الروسي.....31

المطلب الثاني : التحالف الجزائري الصيني.....34

المبحث الثالث : الجزائر في التوازن الإستراتيجي الإقليمي 43

المطلب الأول : مكانة الجزائر إفريقيا.....43

المطلب الثاني: مكانة الجزائر عربيا 45

خـــاتـــــمة.....57

خاتمة..... 58
قائمة المصادر والمراجع..... 60
الفهـــرس..... 61